

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧
وتقرير الفحص المحدود عليها

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧
وتقرير الفحص المحدود عليها
فهرس المحتويات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>البيان</u>
٣ : ١	تقرير الفحص المحدود
١	قائمة المركز المالي المجمعة
٢	قائمة الدخل المجمعة
٣	قائمة الدخل الشامل المجمعة
٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة
٥	قائمة التدفقات النقدية المجمعة
٤٦ : ٦	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون: ٣٥٣٦٢٢١١ - ٣٥٣٦٢٢٠٠ (٢٠٢)
 تليفاكس: ٣٥٣٦٢٢٠١ - ٣٥٣٦٢٢٠٥ (٢٠٢)
 البريد الإلكتروني: egypt@kpmg.com.eg
 صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الأهرام
 كيلو ٢٢ طريق مصر الأسكندرية الصحراوي
 الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
 كود بريدي: ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة حديد عز

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المجمعة المرفقة لشركة حديد عز "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠١٧ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المنممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتحصر مسئوليتنا في التوصل إلى إستنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقال الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن إكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع للشركة في ٣١ مارس ٢٠١٧ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات إيضاحية

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على إستنتاجنا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلي:-

١- كما هو موضح بالإيضاح رقم (٣٦-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية، حصلت شركتي مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركات تابعة لشركة حديد عز) من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصتين لإنتاج الحديد الإسفنجي والبيليت ضمن مجموعة من الرخص قامت الهيئة بمنحها مجاناً للشركات المؤهلة في مصر، وقد بدأت شركة مصانع العز للدرفلة في إنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي، ولم تبدأ شركة العز لصناعة الصلب المسطح في إقامة أى مشروعات لإستخدام الرخصة. وتم إحالة هذا الموضوع إلى محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخص إضافة إلي أية غرامات قد تقدرها المحكمة بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم رئيس مجلس إدارة شركة حديد عز السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري ويرد الرخصتين الممنوحتين لكل من شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح. وقامت إدارة الشركة باتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من آثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها مما يعنى إلغاء الحكم السابق، وتم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الاحالة اليها وتم التأجيل الى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للمجموعة أن هذا يعنى إلغاء الحكم السابق وإعادة المحاكمة مرة أخرى وتداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٦ سبتمبر ٢٠١٧ لإتمام إجراءات التصالح.

٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٤-٣-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤.

وترى إدارة الشركة التابعة أنه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الإتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً.

وترى إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني إستقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وأن موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من أية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ مقابل سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه، وتقسيط باقى مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه على ٢٤ قسط استحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقي المبلغ يقسط على ٢٣ قسط شهرى قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت إجمالي المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري منضمة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري مقابل تأخير.

حازم حسن

وترى الشركة التابعة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في إسترداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١. وقد صدر حكم بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي وبجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بندب خبير في الدعوى وقد باشر الخبير مأموريته وبجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٦ قضت المحكمة بعدم إختصاصها وإحالتها إلى محكمة تنفيذ الإسكندرية فطعت الشركة على هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٤ لسنة ٧٢ ق كما طعت وزارة المالية بالإستئناف رقم ١٤٢ لسنة ٧٢ ق، وقد تم ضم الإستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد وبجلسة ٣ أغسطس ٢٠١٦ قضى برفض إستئناف وزارة المالية وإستئناف الشركة بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بهيئة مغايرة لتفصل فيها من جديد ووقد قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٧ بعدم اختصاصها وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص ولم تحدد جلسة بعد الاحالة.

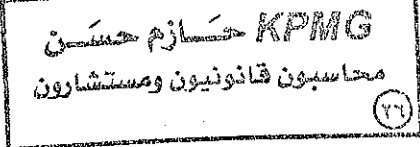
٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٩-١) والإيضاح رقم (٣٧-٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية، فقد نشأ خلاف بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) ومصلحة الضرائب على المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية على رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة التابعة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة التابعة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري من تحت حساب الضريبة الإضافية المطالب بها بشيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء.

وترى إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعه) بناءً على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبتها بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وأن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

حاتم عبد المنعم منتصر

KPMG حازم حسن

سجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة رقم (٢٢٥)



القاهرة في ١٧ يوليو ٢٠١٧

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المجمعة في:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	إيضاح رقم	
ببالآلف جنبه مصرى	ببالآلف جنبه مصرى		الأصول الغير متداولة
٢٨ ١٤٤ ٦٣٦	٢٧ ٨٢٩ ٩٥٠	(١-١٠)	أصول ثابتة (بالصافى)
٦٠٩ ١٧٨	٧٠٣ ٤٨٢	(١١)	مشروعات تحت التنفيذ
١١٥	١١٥	(١-١٢)	إستثمارات في شركات شقيقة
١٠٩ ٨٨٠	١٠٩ ٨٨٠	(٢-١٢)	إستثمارات مالية متاحة للبيع
٢ ٧١٩ ٢٤٢	٢ ٥٧٩ ٤٢٣	(١-٣٠)	أصول ضريبية مؤجلة
٣٧ ٤١٩	٣٦ ٧٤١	(١٣)	إقراض للغير طويل الأجل
٣٠ ٣١٥	٣٠ ٣١٥	(١٤)	أصول أخرى
٣١٥ ٢١٤	٣١٥ ٢١٤	(٩-٣٨)	شهرة
<u>٣١ ٩٦٥ ٩٩٩</u>	<u>٣١ ٦٠٥ ١٢٠</u>		إجمالى الأصول الغير متداولة
			الأصول المتداولة
٦ ١٣١ ٤٢٢	٧ ٢٠٤ ٣٩٤	(١٥)	مخزون
٢٨٧ ٣٢٤	٣١٧ ١١٧	(١٦)	عملاء وأوراق قبض (بالصافى)
٢ ٥٩٥ ٦٣٧	٢ ٨٨١ ٩٣٥	(١٧)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافى)
١٦٨ ٨٣١	٣٩٨ ٩٩٢		موردون - دفعات مقدمة (بالصافى)
١١ ٩٧٤	٣٧ ٦٠١	(٨-٣٨)	إستثمارات في أذون خزينة
٥ ١٠٤ ٧١٢	٤ ٦٣٦ ١٧٥	(١٩)	النقدية وما في حكمها
<u>١٤ ٢٩٩ ٩٠٠</u>	<u>١٥ ٤٧٦ ٢١٤</u>		إجمالى الأصول المتداولة
<u>٤٦ ٢٦٥ ٨٩٩</u>	<u>٤٧ ٠٨١ ٣٣٤</u>		إجمالى الأصول
			حقوق الملكية
٢ ٧١٦ ٣٢٥	٢ ٧١٦ ٣٢٥	(٢-٢٠)	رأس المال المصدر والمدفوع
١٨٢ ٠٩٠	١٨٢ ٠٩٠	(٢١)	إحتياطيات
٢ ٢٩٧ ٣٤١	٢ ٢٥٣ ٤٨٩	(٢-١٠)	ناتج تعديل تكلفة الأصول
(١ ٩٦٧ ٦٣٥)	(٢ ٤٤٤ ٥٨٧)		خسائر مرحلة
(٧١ ٩٢١)	(٧١ ٩٢١)	(٢٢)	أسهم خزينة
٤ ٠٦١ ٣٤٤	٤ ٠٠٩ ٧٩٥		إحتياطى فروق ترجمة كيانات أجنبية
<u>٧ ٢١٧ ٥٤٤</u>	<u>٦ ٦٤٥ ١٩١</u>		إجمالى حقوق ملكية الشركة القابضة
٢ ٩٧٩ ٢٧٨	٢ ٩٨٨ ٢٠٦		الحقوق الغير مسيطرة
<u>١٠ ١٩٦ ٨٢٢</u>	<u>٩ ٦٣٣ ٣٩٧</u>		إجمالى حقوق الملكية
			الإلتزامات
			الإلتزامات الغير متداولة
٩ ٢٣٤ ٩٧١	٩ ٣٧٣ ٤٢٠	(٢٧)	قروض طويلة الأجل
٨٣١ ٢٣٨	٨٢٨ ٤٠٢	(٢٩)	إلتزامات طويلة الأجل
٣ ٧٠٠ ٨٤٧	٣ ٦٩٣ ٧٣٤	(١-٣٠)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
<u>١٣ ٧٦٧ ٠٥٦</u>	<u>١٣ ٨٩٥ ٥٥٦</u>		إجمالى الإلتزامات الغير متداولة
			الإلتزامات المتداولة
٦٠ ٠٧٠	١ ٨٧٤		بنوك - سحب على المكشوف
١٤ ٩١٦ ٤٦١	١٤ ٩٥٥ ٢١٢	(٢٧)	تسهيلات ائتمانية وأقساط قروض تستحق خلال عام
٤ ٤٦٧ ٣٢٧	٤ ٩٥٥ ٥٢٨	(٢٣)	موردون وأوراق دفع
١ ٢٤٣ ٤٢٤	١ ٩٩٦ ٧٦٤		عملاء - دفعات مقدمة
١ ٣٩٠ ٣٠٨	١ ٤٠٥ ٤٠٤	(٢٤)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٣ ٢٦٧	١٠ ٦٣٧		ضريبة الدخل
٤ ٦٧٣	٤ ٩٧٤	(٢٥)	إلتزامات نظام المعاش التكميلي
٢١٦ ٤٩١	٢٢١ ٩٨٨	(٢٦)	مخصصات
<u>٢٢ ٣٠٢ ٠٢١</u>	<u>٢٣ ٥٥٢ ٣٨١</u>		إجمالى الإلتزامات المتداولة
<u>٣٦ ٠٦٩ ٠٧٧</u>	<u>٣٧ ٤٤٧ ٩٣٧</u>		إجمالى الإلتزامات
<u>٤٦ ٢٦٥ ٨٩٩</u>	<u>٤٧ ٠٨١ ٣٣٤</u>		مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٨) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بول فيليب شكيان



شركة حديد عز ش.م.م.
Ezz Steel Co. S.A.E.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٦	٢٠١٧	ايضاح رقم	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
٤ ٩٦٦ ٦٨٣	٨ ١١٣ ٢٦٩	(١٨-٣٨)	المبيعات (بالصافي)
(٤ ٤٧٩ ٥٢٣)	(٧ ٥٧١ ٧١٨)	(٣)	يخصم: تكلفة المبيعات
٤٨٧ ١٦٠	٥٤١ ٥٥١		مجمل الربح
١٥ ٩٢٧	١٦ ٢٠١	(٤)	يضاف (يخصم):
(٣٢ ١٣١)	(٧١ ٤٨٦)	(٥)	إيرادات تشغيل أخرى
(١٥١ ٩٠٣)	(٢٠٨ ٨٨٤)	(٦)	مصروفات بيعية وتسويقية
(٩ ١٥١)	(٢٨ ٣٦٤)	(٧)	مصروفات إدارية وعمومية
٣.٩٩٠.٢	٢٤٩.٠١٨		مصروفات تشغيل أخرى
			أرباح النشاط
٧٤ ٤١٨	١١١ ٢٦٥	(٨)	يضاف (يخصم):
(٣٦٣ ٦٠٩)	(٨٠٢ ٨٨٦)	(٨)	إيرادات تمويلية
(٣٦٦ ٦٣٣)	٩٥ ٥٢٦	(٨)	تكاليف تمويلية
(٦٥٥ ٨٢٤)	(٥٩٦ ٠٩٥)		أرباح (خسائر) ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملة الأجنبية
(٣٤٥ ٩٢٢)	(٣٤٧ ٠٧٧)		صافي التكاليف التمويلية
			صافي خسارة الفترة قبل الضرائب
(٥ ١٢٣)	(١٠ ٦٣٧)		يضاف (يخصم):
١١٥ ٧٢٣	(١٣٥ ١٨١)	(٢-٣٠)	ضريبة الدخل
(٢٣٥ ٣٢٢)	(٤٩٢ ٨٩٥)		الضريبة المؤجلة
			صافي خسارة الفترة
(١٣٦ ٨٩٦)	(٥٢٠ ٨٠٤)		يوزع كما يلي:
(٩٨ ٤٢٦)	٢٧ ٩٠٩		نصيب مساهمي الشركة القابضة
(٢٣٥ ٣٢٢)	(٤٩٢ ٨٩٥)		الحقوق الغير مسيطرة
(٠,٢٦)	(٠,٩٨)	(٩)	صافي خسارة الفترة
			النصيب الأساسي للسهم في صافي خسارة الفترة (جنيه/سهم)

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٨) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاح	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	رقم	
(٢٣٥ ٣٢٢)	(٤٩٢ ٨٩٥)		صافي خسارة الفترة
			بضائف / (بخصم):
	(٦٢ ١١٣)	(٢-١٠)	الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفه الأصول (المحول للأرباح المرحلة خلال الفترة)
٤٨١ ٠١٢	(٧٠ ٥٣٠)		فروق ترجمة القوائم المالية لكيانات أجنبية
٢٤٥ ٦٩٠	(٦٢٥ ٥٣٨)		إجمالي الدخل الشامل
			يوزع كما يلي
٢١٧ ٧٧٤	(٦١٦ ٢٠٥)		نصيب مساهمي الشركة القابضة
٢٧ ٩١٦	(٩ ٣٣٣)		الحقوق الغير مسيطرة
٢٤٥ ٦٩٠	(٦٢٥ ٥٣٨)		

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٨) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

	إجمالي	حقوق الملكية	إجمالي	حقوق مساهمي	إجمالي	حقوق مساهمي	إجمالي	حقوق مساهمي	إجمالي	حقوق مساهمي
	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه
٤ ٧٨١ ٦٧٢	١ ٤٨٣ ٧٥٨	٣ ٢٩٧ ٩١٤	(٧١ ٩٢١)	٥٢٩ ٤٣٨	(٥٨ ٠١٨)	—	١٨٢ ٠٩٠	٢ ٧١٦ ٣٢٥	٢ ٧١٦ ٣٢٥	٢ ٧١٦ ٣٢٥
(٢٣٥ ٣٢٧)	(٩٨ ٤٢٦)	(١٣٦ ٨٩٦)	—	—	(١٣٦ ٨٩٦)	—	—	—	—	—
٤٨١ ٠١٢	١٢٦ ٣٤٢	٣٥٤ ٦٧٠	—	٣٥٤ ٦٧٠	—	—	—	—	—	—
٢٤٥ ٦٩٠	٢٧ ٩١٦	٢١٧ ٧٧٤	—	٣٥٤ ٦٧٠	(١٣٦ ٨٩٦)	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٥ ٠٢٧ ٣٦٢	١ ٥١١ ٦٧٤	٣ ٥١٥ ٦٨٨	(٧١ ٩٢١)	٨٨٤ ١٠٨	(١٩٤ ٩١٤)	—	١٨٢ ٠٩٠	٢ ٧١٦ ٣٢٥	٢ ٧١٦ ٣٢٥	٢ ٧١٦ ٣٢٥
١٠ ١٩٦ ٨٢٢	٢ ٩٧٩ ٢٧٨	٧ ٢١٧ ٥٤٤	(٧١ ٩٢١)	٤ ٠٢١ ٣٤٤	(١ ٩٢٧ ٦٣٥)	٢ ٢١٧ ٣٤١	١٨٢ ٠٩٠	٢ ٧١٦ ٣٢٥	٢ ٧١٦ ٣٢٥	٢ ٧١٦ ٣٢٥
(٤٩٢ ٨٩٥)	٢٧ ٩٠٩	(٥٢٠ ٨٠٤)	—	—	(٥٢٠ ٨٠٤)	—	—	—	—	—
(٦٢ ١١٣)	(١٨ ٢٦١)	(٤٣ ٨٥٢)	—	—	—	(٤٣ ٨٥٢)	—	—	—	—
(٧٠ ٥٢٠)	(١٨ ٩٨١)	(٥١ ٥٤٩)	—	(٥١ ٥٤٩)	—	—	—	—	—	—
(٦٢٥ ٥٢٨)	(٩ ٣٣٣)	(٦١٦ ٢٠٥)	—	(٥١ ٥٤٩)	(٥٢٠ ٨٠٤)	(٤٣ ٨٥٢)	—	—	—	—
٦٢ ١١٣	١٨ ٢٦١	٤٣ ٨٥٢	—	—	٤٣ ٨٥٢	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٩ ٦٣٣ ٣٩٧	٢ ٩٨٨ ٢٠٦	٦ ٦٤٥ ١٩١	(٧١ ٩٢١)	٤ ٠١٩ ٧٩٥	(٢ ٤٤٤ ٥٨٧)	٢ ٢٥٣ ٤٨٩	١٨٢ ٠٩٠	٢ ٧١٦ ٣٢٥	٢ ٧١٦ ٣٢٥	٢ ٧١٦ ٣٢٥

الرصيد في ٢٠١٦/١/١

الدخل الشامل

صافي خسارة الفترة

فرق ترجمة القوائم المالية للكليات الأجنبية

إجمالي الدخل الشامل

المعاملات مع مساهمي الشركة

الرصيد في ٢٠١٦/٣/٣١

الرصيد في ٢٠١٧/١/١

الدخل الشامل

صافي خسارة الفترة

الجزء المسحق من ناتج تعديل تكلفه الأصول للأرباح المرحلة خلال الفترة

فرق ترجمة القوائم المالية للكليات الأجنبية

إجمالي الدخل الشامل

الجزء المسحق من ناتج تعديل تكلفه الأصول (المحول للأرباح المرحلة خلال الفترة)

المعاملات مع مساهمي الشركة

الرصيد في ٢٠١٧/٣/٣١

تتميز الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٨) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة للفترة وفقاً لمعيار

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٦ بالآلاف جنيه مصري	٢٠١٧ بالآلاف جنيه مصري	ايضاح رقم	
(٣٤٥ ٩٢٢)	(٣٤٧ ٠٧٧)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي خسارة الفترة قبل الضرائب
			تعديلات لتسوية صافي الخسائر مع التدفقات
			النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
١٩٤ ٩٦٠	٣٥٤ ٧٨٧	(١-١٠)	الإهلاك
(٥٥١)	(٦٢٩)		إستهلاك العوائد المستحقة لأذون الخزينة
—	٩ ٩١٠	(٢٨)	مصرف التاجير التمويلي المحمل على قائمة الدخل
٤ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	(٧)	مخصصات مكونة خلال الفترة
—	(١٢٩)	(٤)	مخصصات انقضى الغرض منها
(٤ ٩٤٨)	١٠٣	(٧)	خسائر (أرباح) رأسمالية
٣٦٣ ٦٠٩	٨٠٢ ٨٨٦	(٨)	فوائد ومصروفات تمويلية
(٥٦٨)	(٦٣٤)		فروق القيمة الحالية للإقراض طويل الأجل
٣ ١٩٠	١ ٧٢٦	(٢٥)	فروق ناتجة عن التغيير في التزامات نظام المعاش التكميلي
٣٩٧ ٩٧٧	(٩٥ ٥٦٩)		فروق ترجمة عملات أجنبية
٦١١ ٧٤٧	٧٣١ ٣٧٤		
١ ٤٩٧ ٠٠٠	(١ ٠٧٣ ٢٥٨)		التغير في بنود رأس المال العامل
١٠٦ ٥٥٣	(١٧٩ ٦٨٩)		- المخزون
(١ ٠٤٥ ١٧٣)	١٠٦٠ ٠٥٥		- العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى
١ ٠٢٦	٨١٥		- الموردين والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
١ ١٧١ ١٥٣	٥٣٩ ٢٩٧		- التزامات نظام المعاش التكميلي
—	(٣٧٤)	(٢٦)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
—	(٤٧٦)		المستخدم من المخصصات
(٣١٠ ٧٦١)	(٧٢١ ١٠١)		ضرائب الدخل المدفوعة
٨٦٠ ٣٩٢	(١٨٢ ٦٥٤)		فوائد تمويلية مدفوعة
			صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
(٢٣٤ ٧٢٨)	(٣٢٤ ٨٨٩)		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٢٤ ٩٩٦)	(٣٥ ٧٢٣)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
٢٤ ٩٥٠	١٠ ٧٢٥		مدفوعات نقدية لشراء إستثمارات مالية (أذون خزائنة)
٤ ٩٤٨	٨		متحصلات من إسترداد إستثمارات مالية (أذون خزائنة)
(٩٥٠)	—		متحصلات من بيع أصول ثابتة
(٧ ١٠٤)	(٧ ٤٤٧)		المسدد إلى مصلحة الضرائب على المبيعات - أقساط سلع رأسمالية
٦ ٣١٢	٧ ٤٣٦		مدفوعات لإقراض العاملين
(٢٣١ ٥٦٨)	(٣٤٩ ٨٩٠)		مقبوضات من إقراض العاملين
			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
(٤٩٧ ٩٤٠)	٣٧ ٢٤٩		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٦)	(١٠)		صافي المحصل من التسهيلات الائتمانية
٩٦ ٣١٠	١٦٤ ٥٦٦		المسدد من التزامات طويلة الأجل
(٢٧٦ ٩٥١)	(٤٠٧ ٣٣٣)		المحصل من الودائع النقدية والحسابات الجارية المجمدة لمقابلة عقد التمويل متوسط الأجل
٥٥ ٦٨٣	٤٨٨ ٨٤٤		المسدد من القروض
—	(٦ ٦٢٧)		مقبوضات من قروض
(٦٢٢ ٩٠٤)	٢٧٦ ٦٨٩		مدفوعات التاجير التمويلي
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٥ ٩٢٠	(٢٥٥ ٨٥٥)		التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
١ ٦٤٧ ٨٦٥	٢ ٥٩٨ ٤٢٧	(١٩)	النقدية وما في حكمها أول الفترة
٤ ٦٤٩	٢ ٠٨١		فروق ترجمة القوائم المالية للكيانات الأجنبية
١ ٦٥٨ ٤٣٤	٢ ٣٤٤ ٦٥٣	(١٩)	النقدية وما في حكمها آخر الفترة

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٨) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

١- نبذة عن الشركة

- تأسست شركة العز لصناعة حديد التسليح "شركة مساهمة مصرية" وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيد الشركة في السجل التجارى تحت رقم ٤٧٢ محافظة المنوفية بتاريخ ٢ أبريل ١٩٩٤، وتم نشر العقد الإبتدائى والنظام الأساسى للشركة بصحيفة الشركات بالعدد رقم ٢٣١ فى أبريل سنة ١٩٩٤ ومقرها مدينة السادات.
- وافقت الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣ على تعديل اسم الشركة إلى شركة حديد عز، وقد تم التأشير بهذا التعديل بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١.
- يقع مقر الشركة في ٣٥ شارع لبنان المهندسين - القاهرة - جمهورية مصر العربية.
- رئيس مجلس إدارة الشركة هو الأستاذ / بول فيليب شكيبان.
- الشركة هي شركة تابعة لشركة مجموعة العز القابضة للصناعة والإستثمار "مجموعة عز الصناعية"، والتي تساهم في رأس مال الشركة بصورة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ٦٥,٣٦٪.
- يتم تداول الأسهم الإسمية للشركة ببورصة الأوراق المالية المصرية وبورصة لندن.

الشركات التابعة

- شركة مصانع العز للدرفلة (مصانع العز للصلب سابقاً) (شركة مساهمة مصرية): تأسست فى عام ١٩٨٦ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.
- شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية): تأسست فى عام ١٩٨٢ كشركة إستثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.
- وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لديها الشركات التابعة التالية:
- شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً) (شركة مساهمة مصرية): تأسست فى عام ١٩٩٨ وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الإستثمار.
- شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراسثيل" (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
- شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيبوكات (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى ٢٩ أغسطس ١٩٩٢.

غرض الشركة وشركاتها التابعة

يتمثل غرض الشركة وشركاتها التابعة في صناعة وتجارة وتوزيع الحديد والصلب بكافة أنواعه وما يرتبط به من منتجات وخدمات.

وفيما يلي بيان بنسبة الإستثمارات في الشركات التابعة لشركة حديد عز التي تم إدارتها بالقوائم المالية المجمعة الدورية:

نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	
٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
%	%	
٩٨,٩١ مباشرة	٩٨,٩١ مباشرة	مصانع العز للدرفلة
٥٤,٥٩ مباشرة	٥٤,٥٩ مباشرة	العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
٧١,٠٧ (مباشر وغير مباشر)	٧١,٠٧ (مباشر وغير مباشر)	العز لصناعة الصلب المسطح
من خلال عز الدخيلة	من خلال عز الدخيلة	حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"
٤٩,١٣ (غير مباشر)	٤٩,١٣ (غير مباشر)	مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيوكات
من خلال عز الدخيلة	من خلال عز الدخيلة	
٤٧,٤٩ (غير مباشر)	٤٧,٤٩ (غير مباشر)	
من خلال عز الدخيلة	من خلال عز الدخيلة	

إصدار القوائم المالية المجمعة الدورية

- تم اعتماد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية للإصدار من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٧.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية

١-٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين
يتم إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

٢-٢ أسس القياس

أعدت القوائم المالية المجمعة الدورية على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة.

قامت إدارة المجموعة خلال عام ٢٠١٦ بتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار الصرف والوارده بملحق (أ) لمعيار المحاسبه المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية"، حيث تم تعديل كلا من التكلفة ومجمع الاهلاك لبعض فئات الأصول الثابتة بإستخدام معاملات التعديل الواردة بالملحق المذكور أعلاه (إيضاح رقم ٣٨-٢).

٣-٢ عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة الدورية بالألف جنيه مصري.

٤-٢ استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وإفتراسات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. وتعتمد هذه التقديرات والإفتراسات المتعلقة بها علي الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة المجموعة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية ، حيث يتم بناءً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والإفتراسات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية ، عندئذ تدرج هذه الفروق في الفترة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية.

وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- الإضمحلال في قيمة الأصول.
- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة.
- الالتزامات المحتملة والمخصصات.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.

٥-٢ قياس القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٦-٢ أسس التجميع

- تتضمن القوائم المالية المجمعة الدورية أصول والتزامات ونواتج أعمال شركة حديد عز (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتسيطر الشركة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

- تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة والأرباح غير المحققة بين الشركات.

- حقوق الأقلية في صافي حقوق الملكية وفي نتائج أعمال الشركات التابعة تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة الدورية تحت بند مستقل "حقوق الأقلية"، وتم حسابها بما يساوي حصتهم في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية ، كما يتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح وخسائر الشركات التابعة في بند مستقل بقائمة الدخل المجمعة.

- الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إقتناء أو بيع حصص من حقوق الأقلية دون أن تؤدي إلى التغيير في سيطرة الشركة الام، يتم إثباتها مباشرة في حقوق الملكية.

٣- تكلفة المبيعات

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:		إيضاح رقم	
٢٠١٦	٢٠١٧		
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه		
٢ ٥٧٦ ١٥٧	٥ ٥٠٤ ٠٦٩		خامات
٢٦١ ٨٨٠	٣٣٢ ٨٦١		مرتبات وأجور
١٨٨ ٧٢٦	٣٤٥ ٢٩٧	(١-١٠)	إهلاكات أصول ثابتة
٢ ١١٢	١ ١٣٩		تكلفة المعاش التكميلي
٤٧٣ ٦٤٨	٢ ١٥٢ ٢٩٦		مصروفات صناعية غير مباشرة
٣ ٥٠٢ ٥٢٣	٨ ٣٣٥ ٦٦٢		تكلفة التشغيل
٩٧٧ ٠٠٠	(٧٦٣ ٩٤٤)		التغير في مخزون الإنتاج التام وغير التام
٤ ٤٧٩ ٥٢٣	٧ ٥٧١ ٧١٨		

٤- إيرادات تشغيل أخرى

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:		إيضاح رقم	
٢٠١٦	٢٠١٧		
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه		
-	١٢٩	(٢٦)	مخصصات انتفى الغرض منها
٤ ٩٤٨	-		أرباح رأسمالية
١٠ ٩٧٩	١٦ ٠٧٢		إيرادات أخرى
١٥ ٩٢٧	١٦ ٢٠١		

٥- مصروفات بيعية وتسويقية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:		إيضاح رقم	
٢٠١٦	٢٠١٧		
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه		
١٥ ١٥٠	١٨ ٦٩٤		مرتبات وأجور
١ ٦٠٧	٦ ٢٧٨		مصاريف دعائية وإعلان
١ ٣٣٩	٢ ١٣٠	(١-١٠)	إهلاكات أصول ثابتة
١٧٦	٩٥		تكلفة المعاش التكميلي
١٣ ٨٥٩	٤٤ ٢٨٩		مصروفات أخرى
٣٢ ١٣١	٧١ ٤٨٦		

٦- مصروفات إدارية وعمومية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:		إيضاح رقم	
٢٠١٦	٢٠١٧		
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
١٠٥ ١٥٩	١٢٨ ٣٣٤		مرتبات وأجور
٢٠٧١	١٠ ٥٧٥		قطع غيار وصيانة
٤ ٨٩٥	٧ ٣٦٠	(١-١٠)	إهلاكات أصول ثابتة
٩٠٢	٤٩٢		تكلفة المعاش التكميلي
٣٨ ٨٧٦	٦٢ ١٢٣		مصروفات أخرى
<u>١٥١ ٩٠٣</u>	<u>٢٠٨ ٨٨٤</u>		

٧- مصروفات تشغيل أخرى

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:		إيضاح رقم	
٢٠١٦	٢٠١٧		
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
-	١٠٣		خسائر رأسمالية
٤ ٦٥٥	٥ ٢٦١		تبرعات
٤ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	(٢٦)	مخصصات مكونة خلال الفترة
٤٩٦	١٧ ٠٠٠		مصروفات أخرى
<u>٩ ١٥١</u>	<u>٢٨ ٣٦٤</u>		

٨- إيرادات وتكاليف تمويلية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:		
٢٠١٦	٢٠١٧	
بالألف جنيه	بالألف جنيه	
٧٤ ٤١٨	١١١ ٢٦٥	إيرادات تمويلية
٧٤ ٤١٨	١١١ ٢٦٥	فوائد وإيرادات تمويلية
		إجمالي إيرادات تمويلية
(٣٦٣ ٦٠٩)	(٨٠٢ ٨٨٦)	تكاليف تمويلية
(٣٦٣ ٦٠٩)	(٨٠٢ ٨٨٦)	فوائد ومصروفات تمويلية
		إجمالي تكاليف تمويلية
(٣٦٦ ٦٣٣)	٩٥ ٥٢٦	أرباح (خسائر) ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملة الأجنبية
(٦٥٥ ٨٢٤)	(٥٩٦ ٠٩٥)	صافي التكاليف التمويلية

٩- النصيب الأساسي للسهم في صافي خسارة الفترة

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:		
٢٠١٦	٢٠١٧	
(١٣٦ ٨٩٦)	(٥٢٠ ٨٠٤)	نصيب مساهمي الشركة القابضة
٥٣٣ ٨٠٢ ٣١٣	٥٣٣ ٨٠٢ ٣١٣	صافي خسارة الفترة (بالألف جنيه)
(٠,٢٦)	(٠,٩٨)	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال الفترة (سهم)
		النصيب الأساسي للسهم في خسارة الفترة (جنيه/سهم)

10- أصول ثابتة (مستطفي)

الإجمالي	تسميات طلي	عدد	أثاث ومعدات	وسائل نقل	آلات ومعدات	مباني	أرضي
بالألف جنيه	مباني مؤجرة	وحدات	مباني ومباني	ووسائل	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه
	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه
٢٢ ١١٩ ٤٠٢	٣ ٩٠٢	٧٧ ٧٨٩	١٤٨ ٥٨٢	٢٠٠ ١١٦	١٦ ١٧٢ ١٤٢	٤ ٢٢٢ ١١٢	١٧٢ ٧٥٧
١٠٢ ٢١٢	—	٥ ٢٠٨	٣ ٢١٢	٦ ١٧٤	٤٧ ٨١٤	٢٩ ٧٥٢	—
(١٨ ٤٢٤)	—	(١٠ ١١١)	(٢٢٣)	(٤٢١)	(٦٥ ٩٦٩)	(٨٠١)	—
١ ٢١١ ٤٩٢	—	٥ ٧٩٦	١ ١٥٦	٢٠٨	٨١٨ ٠١٨	٢٦١ ٧١٨	١٢ ٥٩٦
٢٣ ٤٠٤ ٧٧٢	٣ ٩٠٢	٨٧ ٧٨٢	١٥٢ ٧٢٢	٢٠٦ ١٧٧	١٧ ٤٧٢ ٥٥٤	٤ ٧٩٢ ٧٨٢	١٨٧ ٢٥٢
٤٨ ٢٠٧ ١٤٧	٣ ٩٠٢	١٦١ ٤٧٢	٢٥٨ ٢٥٥	٢٩٩ ٦٦٢	٣٦ ١٤٦ ١٧٨	١٠ ٥٦٥ ٢٥٠	٨١٢ ٢٤٧
١٢٩ ٢٢٧	—	٤٠ ٥٨	٩ ٤٨٦	٢٠٢١	٨٧ ٦٦٢	٥٩	—
(١٦٦)	—	(١٧٥)	(٢١٠)	(٢٦١)	(٩٢ ٦٤٤)	(٤٢ ٢٥٢)	(١ ٥٩٦)
(١٢٨ ٥٠٩)	—	(١٧٥)	(٢٦١)	(٢٦١)	(٣٢ ١٢٩ ٩٨١)	(٤٢ ٢٥٢)	(١ ٥٩٦)
٤٨ ٢٠٧ ٨٠٩	٣ ٩٠٢	٢٠٠ ٨٩٦	٢٦٧ ٦٦١	٢٠١ ٦٥٧	٣٢ ١٢٩ ٩٨١	١٠ ٤٢٢ ٥٧٧	٨١٠ ٦٥٥

في ٢٠١٧/١/١

الإجمالي

الإجمالي

فرق فوجبة كميّات لجنينة

في ٢٠١٧/٣/٣١

مجموع الإهلاك:

في ٢٠١٧/١/١

إهلاك التور

مجموع إهلاك الإستهلاكات خلال التور

فرق فوجبة كميّات لجنينة

في ٢٠١٧/٣/٣١

في ٢٠١٧/١/١

إهلاك التور

مجموع إهلاك الإستهلاكات خلال التور

فرق فوجبة كميّات لجنينة

في ٢٠١٧/٣/٣١

مجموع القيمة الدفترية:

في ٢٠١٦/٣/٣١

في ٢٠١٧/٢/٣١

في ٢٠١٧/٣/٣١

أصول ثابتة

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢٠١٧/٣/٣١

٢-١٠ فيما يلي الحركة خلال الفترة على حساب ناتج تعديل الأصول الثابتة الذى نشأ من تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة بالتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار الصرف والواردة بملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٣) المعدل عام ٢٠١٥ "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية":

بالآلاف جنيه

٤٠١٣٧٩٥
(٩٠٣١٠٤)
٣١١٠٦٩١
(٤٠٨٠٩)
٣٠٦٩٨٨٢
(٦٢١١٣)
٣٠٠٧٧٦٩
٢٢٥٣٤٨٩
٧٥٤٢٨٠
٣٠٠٧٧٦٩

ناتج تعديل الأصول الثابتة في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ (تاريخ تحرير سعر الصرف)
ضريبة الدخل

ناتج تعديل تكلفة الأصول بعد ضريبة الدخل

الجزء المحقق خلال عام ٢٠١٦

ناتج تعديل تكلفة الأصول في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الجزء المحقق خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٧

ويوزع كمايلي:

نصيب الشركة القابضة

نصيب الحقوق الغير مسيطرة

١١- مشروعات تحت التنفيذ

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه
٣١٥١٧	٤٠٠١٣
٥٣٢٧٦٨	٥٨٧٨٥٦
٣٩٨٠	٣٩٨٠
٤٠٥٦٨	٧١٢٨٨
٣٤٥	٣٤٥
٦٠٩١٧٨	٧٠٣٤٨٢

توسعات انشائية
آلات تحت التركيب
تصميم وانشاء مبنى إدارى
دفعات مقدمة لشراء آلات
دفعات مقدمة تحت حساب مبانى

١٢- الإستثمارات

تكلفة الإستثمارات		نسبة المساهمة %
٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
٩٠	٩٠	٤٠
٢٥	٢٥	٥٠
-	-	٥٠
١١٥	١١٥	

١-١٢ إستثمارات في شركات شقيقة

الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فراكتو)
شركة العز - الدخيلة للحديد والصلب - مصر (EZDK) (ش.ذ.م.م.)
شركة EZDK Steel UK LTD - إيضاح رقم (١-٣٧)

٢-١٢ إستثمارات مالية متاحة للبيع

تكلفة الإستثمارات		إيضاح رقم
٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
٨٠	٨٠	
١٧٧٢٦	١٧٧٢٦	
١٠٩٨٠٠	١٠٩٨٠٠	
١٢٧٦٠٦	١٢٧٦٠٦	
١٧٧٢٦	١٧٧٢٦	(١٨)
١٠٩٨٨٠	١٠٩٨٨٠	

الشركة المصرية لخدمات الحراسة والنظافة
الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م.)
شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار *

بخصم
قيمة الإضمحلال في الشركة العربية للصلب المخصوص

* تتمثل في مساهمة شركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - في رأس مال شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار "مجموعة عز الصناعية" بعدد ٦١٠٠٠٠٠٠ سهم بنسبة مساهمة ٣,٨١٣%.

١٣- إقراض لتغير طويل الأجل

يتمثل بند إقراض طويل الأجل فيما يلي:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	إيضاح رقم	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه		
١١ ٨٨١	١٣ ٠٩٣	(١٣-١)	سلف العاملين - تسدد علي أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)
٢٠ ٥٦٩	١٩ ٣٨٢	(١٣-٢)	قرض إسكان للعاملين - يسدد علي أقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون فوائد)
٥٥٢	٢٥٩	(١٣-٢)	سلف العاملين - رحلة العمرة تسدد علي أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)
٣ ٨٧٦	٣ ٥٢٧	(١٣-٣)	سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس تسدد علي أقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)
٥٤١	٤٨٠	(١٣-٤)	قرض إسكان للعاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) يسدد علي أقساط لمدة تصل إلي ٧ سنوات (بدون فوائد)
<u>٣٧ ٤١٩</u>	<u>٣٦ ٧٤١</u>		

١٣-١ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	إيضاح رقم	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه		
٣٩ ٢٣٤	٣٧ ٤٤٤		إجمالي قرض إسكان العاملين
٥ ٣٨٢	٥ ٣٨٢	(١٧)	بخصم: إقراض قصير الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
<u>٣٣ ٨٥٢</u>	<u>٣٢ ٠٦٢</u>		القيمة الاسمية لإقراض إسكان العاملين طويل الأجل
١٣ ٢٨٣	١٢ ٦٨٠		بخصم: الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية لقروض إسكان العاملين طويلة الأجل
<u>٢٠ ٥٦٩</u>	<u>١٩ ٣٨٢</u>		القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين طويل الأجل

يتمثل قرض إسكان العاملين بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - قيمة القرض الحسن المخصص لمعاونة شباب العاملين في الشركة في الحصول على سكن خاص والبالغ قيمته الاجمالية ٣٦ مليون جنيه مصري وفقا لقرار مجلس إدارة الشركة خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١٣. حيث وافق مجلس الإدارة بجلسته في ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة هذا القرض الحسن لإسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصري ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصري وبتاريخ ١١ مايو ٢٠١٥ تم زيادتها إلى ٤٨ مليون جنيه مصري بموجب موافقة من العضو المنتدب للشركة وهذا القرض تم منحة وفقا لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمان حقوق الشركة في استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠٪ من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ ألف جنيه مصري يتم تقسيطها على مدار ١٠ سنوات دون أي أعباء أو فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعية من إدارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣١ مارس ٢٠١٧ عدد ١ ٩٣٨ مستفيد وقيمة اجمالية للقرض بلغت ٣٩,٢ مليون جنيه مصري وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٥,٣ مليون جنيه مصري ظهرت ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - إقراض قصير الاجل (إيضاح رقم ١٧). وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة الدورية بناءً على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن والمحملة على قائمة الدخل المجمعة.

١٣-٢ تتمثل سلف العاملين - رحلة العمرة بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - قيمة السلف التي تمنحها الشركة للعاملين وافراد اسرهم وذلك كل ٣ سنوات بقيمة ٩ آلاف جنيه مصري للعامل و١٨ ألف جنيه مصري للعامل مع فرد من الأسرة او اكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذي تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مصري والعامل مع فرد من الاسرة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه مصري أو ٢٠٠٠ جنيه مصري في حالة فريدين من الاسرة وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ وتعديلاته في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣ على ان يتم سداد هذه السلف على فترة ٢٤ شهر، وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم العمرة بنسبة ٢٥% ليصبح الدعم الذي تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١٢٥٠ جنيه مصري والعامل مع فرد من الأسرة بمبلغ ١٨٧٥ جنيه مصري أو ٢٥٠٠ جنيه مصري في حالة فريدين من الأسرة. وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ١,٧ مليون جنيه مصري ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الأجل (إيضاح رقم ١٧).

١٣-٣ تتمثل سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها شركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصري حيث تدعم الشركة العامل بمبلغ ٤ آلاف جنيه مصري ويقسط المبلغ المتبقي علي فترة ٦ سنوات وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم الحج بنسبة ٢٥% ليصبح الدعم الذي تقدمه الشركة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصري. وبتاريخ ٤ مايو ٢٠١٦ تمت الموافقة على زيادة قرض الحج ليصبح ٣٦ ألف جنيه بدلاً من ٣٠ ألف جنيه وكذلك زيادة الدعم من ٥٠٠٠ جنيه مصري ليصبح ٦٠٠٠ جنيه مصري وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ١ مليون جنيه مصري ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الأجل (إيضاح رقم ١٧).

١٣-٤ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (أ)

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	إيضاح رقم	
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
١٢٠٨	١٠٦٣		إجمالي قرض إسكان العاملين
			بخصم:
٤٥٩	٤٠٦	(١٧)	اقراض قصير الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
٧٤٩	٦٥٧		القيمة الاسمية لإقراض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (أ) طويل الأجل
			بخصم:
٢٠٨	١٧٧		الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (أ) طويلة الأجل
٥٤١	٤٨٠		القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (أ) طويل الأجل

يتمثل قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (أ) بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - في قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتضررين بالعمارات من عمارة (٦) الى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (أ) والخاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

تم منح القرض بواقع ثلاثة آلاف جنيهه مصري عن السنة و بحد أقصى ٢٠ ألف جنيهه مصري وفقا لعدد السنوات المتبقية للمستفيد حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون اى اعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعية من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض عدد ١٧١ مستفيد بقيمة اجمالية للقرض بلغت ١,٢ مليون جنيهه مصري يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤٠٦ الف جنيهه مصري ظهرت ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل (إيضاح رقم ١٧).

وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة الدورية بناءا على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة.

١٤- أصول أخرى

يتمثل المبلغ في قيمة المدفوع للهيئة العامة للتنمية الصناعية بواسطة شركتي العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - ومصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - بقيمة ٧٨٥ ٢٤ ألف جنيهه مصري و ٥٣٠ ٥ ألف جنيهه مصري على التوالي للموافق على التوسع في إنتاج حديد التسليح وجرى إتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص.

١٥- مخزون

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
٢ ٠٧٥ ٩٩٣	٢ ٨٠٥ ٥٨٧	خامات ومستلزمات إنتاج
٢٢٠ ٣٢٩	٣٨٨ ١٨٥	إنتاج غير تام
١ ٠٩٨ ٤١١	١ ٩٩٢ ٢٩٣	إنتاج تام
٣١٢ ٤٥٤	١٤ ٦٦٠	إنتاج تام - حديد مختزل
١ ٨٠٢ ٥١٠	١ ٨١٠ ٦٤٤	قطع غيار ومهمات
٤٩٧ ١٥٩	١٩١ ٨٨٤	بضاعة بالطريق
١٢٤ ٥٦٦	١ ١٤١	إعتمادات مستندية
<u>٦ ١٣١ ٤٢٢</u>	<u>٧ ٢٠٤ ٣٩٤</u>	

١٦- عملاء وأوراق قبض

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	إيضاح رقم	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>		
٣٠٦ ٤٠٨	٣٢٣ ١٥٠		عملاء
١ ٧٧٣	٣ ٣٧٤	(١-٣١)	عملاء - أطراف ذات علاقة
٨ ٨٠٠	٢٠ ٢٥٠		أوراق قبض
<u>٣١٦ ٩٨١</u>	<u>٣٤٦ ٧٧٤</u>		
			<u>بخصم</u>
٢٩ ٦٥٧	٢٩ ٦٥٧	(١٨)	الإضحلال في قيمة العملاء
<u>٢٨٧ ٣٢٤</u>	<u>٣١٧ ١١٧</u>		

١٧ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	إيضاح رقم	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه		
٦٨١ ٤٨٢	٦٨٧ ٤٦٦		تأمينات لدى الغير
٩٨٧ ٠٠٠	١ ٠٤٩ ٩٦٨		مصلحة الضرائب *
١٢٧ ٤٧٧	١٢٧ ٤٧٧		مصلحة الضرائب - مقابل الانتفاع **
٩٥ ٢٨٤	٨٥ ٨٦٢		مصلحة الضرائب - ضريبة مبيعات - أقساط سلع رأسمالية ***
-	١٧٠ ٧٣٣		مصلحة الضرائب - الضريبة على القيمة المضافة
٣٤ ٢٦٩	٣٩ ١٢٣		مصلحة الجمارك
٣ ١٣٩	٣ ٤٦٣		إيرادات مستحقة
٦٦ ٥١٦	٩٢ ٢٥٢		مصرفات مدفوعة مقدماً ****
٦٥ ١٩٦	٦٣ ٨٣٩		هيئة ميناء الإسكندرية
٥ ٣٨٢	٥ ٣٨٢	(١-١٣)	إقراض قصير الأجل - قرض إسكان العاملين
٢٣ ٦٨٩	٢٥ ٩٨١		إقراض قصير الأجل - سلف عاملين
١ ٦٩٦	١ ٦٩٦	(٢-١٣)	إقراض قصير الأجل - رحلة العمرة
١ ٠٤٣	١ ٠٥١	(٣-١٣)	إقراض قصير الأجل - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس
٤٥٩	٤٠٦	(٤-١٣)	إقراض قصير الأجل - قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)
١٦٥	١٦٥		تأمينات خطابات ضمان
٢١٣ ٦٥٣	٢١٤ ٧٨٣	(٢-٣١)	مستحق من أطراف ذوى علاقة
٢٣٥ ٥٤١	٢٣٥ ٥٣٣		المسدد مقدماً للعاملين تحت حساب توزيعات الأرباح
٣٥ ٠٦٠	٣٥ ٠٦٠		محكمة القاهرة الاقتصادية *****
٧١ ٩٣٦	٩٥ ٠٤٥		أرصدة مدينة أخرى *****
٢ ٦٤٨ ٩٨٧	٢ ٩٣٥ ٢٨٥		
			يخصم:
٥٣ ٣٥٠	٥٣ ٣٥٠	(١٨)	الإضمحلال في قيمة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى
٢ ٥٩٥ ٦٣٧	٢ ٨٨١ ٩٣٥		

* تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب جدول المطالبات الضريبية لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية عن مشروعات الصلب المسطح وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-٣-٣٤) بالإضافة إلى مبلغ ٢٣٣ جنيه مصري دفعة مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٥، ومبلغ ١٥ مليون جنيه دفعة لمصلحة ضرائب كبار الممولين من تحت حساب فروق فحص عن السنوات ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣.

** تتمثل أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل الانتفاع في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية مقابل الانتفاع لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية برصيف الخامات التعدينية وساحات التشوين بميناء الدخيلة والبالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري - إيضاح رقم (٢-٣٧).

*** تتمثل في رصيد أقساط ضرائب المبيعات المتعلقة بالسلع الرأسمالية المستوردة خاصة بشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة.

**** تتضمن المصروفات المدفوعة مقدماً مبلغ ٤٣٨ ألف جنيه مصري يتمثل في قيمة الجزء المتداول من الدفعات المقدمة لعقود التأجير التمويلي - إيضاح رقم (٢٨).

***** يتمثل الرصيد المستحق للشركة لدى محكمة القاهرة الاقتصادية في المبالغ السابق سدادها وذلك بعد خصم قيمة الغرامة والمحكوم بها في الجنحة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن قضية السيطرة على منتج حديد التسليح ضد بعض المسؤولين بشركات المجموعة الصادر بشأنها حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ والبالغة ٢٠,٥ مليون جنيه مصري، وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية لإسترداد هذا المبلغ من المحكمة.

***** تتضمن الارصده المدينة الأخرى مبلغ ٤٩,٥ مليون جنية مصري يمثل ١٥% من قيمة الرخصة المتعلقة بخط الإنتاج الثاني التي قامت شركة مصانع العز للدرقلة (شركة تابعة) بسدادها في فبراير ٢٠١٢.

١٨ - الإضمحلال في قيمة الأصول

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	إيضاح رقم
بالآلف جنيه	بالآلف جنيه	
٢٩ ٦٥٧	٢٩ ٦٥٧	(١٦)
٥٣ ٣٥٠	٥٣ ٣٥٠	(١٧)
٥ ٦١١	٥ ٦١١	
١٧ ٧٢٦	١٧ ٧٢٦	(٢-١٢)
١٠٦ ٣٤٤	١٠٦ ٣٤٤	

الإضمحلال في العملاء وأوراق القبض
الإضمحلال في المدينين والأرصدة المدينة لأخرى
الإضمحلال في الموردين - دفعات مقدمة
الإضمحلال في الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

١٩ - النقدية وما في حكمها

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
بالآلف جنيه	بالآلف جنيه	
٤١٢ ١٤٠	٢٢٤ ٧١٤	بنوك - ودائع لأجل
٤ ٦٤٠ ٩١٠	٤ ١٨٦ ١٨٢	بنوك - حسابات جارية
٤١ ٨٠٢	٥٦ ٣٧٤	شيكات تحت التحصيل
٨ ٧٠٥	١٦٧ ٧١٥	نقدية بالصندوق
١ ١٥٥	١ ١٩٠	وثائق صناديق الإستثمار*
٥ ١٠٤ ٧١٢	٤ ٦٣٦ ١٧٥	
		يخصم:
٦٠ ٠٧٠	١ ٨٧٤	بنوك - سحب على المكشوف
٢ ٤٤٦ ٢١٥	٢ ٢٨٩ ٦٤٨	ودائع لأجل وحسابات جارية محتجزة ضمن شروط الإئتمان
		الممنوح من البنوك لشركات المجموعة
٢ ٥٩٨ ٤٢٧	٢ ٣٤٤ ٦٥٣	النقدية وما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية

* تتمثل وثائق صناديق الإستثمار في عدد ٨٥٣ ٤ وثيقة استثمار ذات عائد يومي تراكمي.

٢٠- رأس المال

١-٢٠ رأس المال المرخص به

يبلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٨ مليار جنيه مصرياً.

٢-٢٠ رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة مبلغ ٢ ٧١٦ ٣٢٥ ألف جنيه مصري (أثنين مليون وسبعمائة وستة عشر ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه مصرياً) موزع على ٠٢٧ ٢٦٥ ٥٤٣ سهم، قيمة كل سهم خمسة جنيهات مصرية مسددة بالكامل، وقد تم تسجيل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة بالسجل التجاري برقم ١١٧٦ بمدينة منوف في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨.

٢١- احتياطات

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١
بالألف جنيه	بالألف جنيه
١ ٣٥٨ ١٦٣	١ ٣٥٨ ١٦٣
٢ ٦٢٠ ٧٥٦	٢ ٦٢٠ ٧٥٦
(٣ ٧٩٦ ٨٢٩)	(٣ ٧٩٦ ٨٢٩)
١٨٢ ٠٩٠	١٨٢ ٠٩٠

احتياطي قانوني *

احتياطات أخرى (علاوة إصدار) **

الفرق الناتج عن الاستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعه ***

- * الإحتياطي القانوني: يجنب ٥% من صافي الربح السنوي لتكوين إحتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠% من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الإقتطاع ويستعمل الإحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناءً على إقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة.
- ** الإحتياطات الأخرى: علاوة الإصدار ناتجة عند إصدار الشركة لأسهم زيادة رأس المال مقابل الإستحواذ علي أسهم شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وكذا تحويل السندات السابق إصدارها لأسهم.
- *** الفرق الناتج عن الأستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة:

بالألف جنيه

٣ ٢٨٠ ٤٩٣

يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في فبراير ٢٠٠٦ (تمثل ٢٩,٣٩% من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق نتيجة معاملات تمت تحت السيطرة المشتركة لشركات المجموعة.

١٢٧ ١٦٢

يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة - في إبريل ٢٠١٠ (تمثل ١,٣٥% من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذه المعاملة تمت مع وجود سيطرة للشركة على الشركة التابعة وقد تم الشراء من مساهمين من خارج مجموعة شركات عز.

٣٨٩ ١٧٤

يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة ٧,٢٣% من رأس مال شركة العز للصلب المسطح - شركة تابعة - في نوفمبر ٢٠١٥ والقيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق يمثل ناتج إقتناء حصص إضافية من حقوق الأقلية في الشركة التابعة.

٣ ٧٩٦ ٨٢٩

٢٢- أسهم خزينة

- يتمثل هذا البند في ٢٠١٧/٣/٣١ في عدد ٩ ٤٦٢ ٧١٤ سهم من أسهم شركة حديد عز والمملوكة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - بتكلفة ٧١ ٩٢١ ألف جنيه مصري ولأغراض التجميع تم تبويبها كأسهم خزينة.

٢٣- موردين وأوراق دفع

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
<u>بالآلاف جنيه</u>	<u>بالآلاف جنيه</u>	
٤ ٣٩٩ ١٥١	٤ ٩٢١ ٢٨٠	موردون
٦٨ ١٧٦	٣٤ ٢٤٨	أوراق دفع
<u>٤ ٤٦٧ ٣٢٧</u>	<u>٤ ٩٥٥ ٥٢٨</u>	

٢٤- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	إيضاح رقم	
<u>بالآلاف جنيه</u>	<u>بالآلاف جنيه</u>		
٤٩٧ ٥٨١	٤١٨ ٧٥٨		دائنو شراء أصول ثابتة
٢٧٤ ٦٥٣	٢٩٤ ٨٨٠		فوائد مستحقة
٣١٧ ٦٣٢	٣٤١ ٧٣٤		مصرفات مستحقة
٣٦ ٠٦٦	١٢٧ ٤٧٨		مصلحة الضرائب
٣٠ ٩٢٨	٢٨ ١٩٤		تأمينات ضمان أعمال
١٠٤ ١١٤	١٠٤ ٠٩٠		أقساط ضريبة مبيعات
٣٤ ٥١٨	-		مصلحة الضرائب - ضرائب مبيعات
١ ٥٦١	١ ٥٦١		دائنو توزيعات
١٢	١٧	(٣-٣١)	مستحق لأطراف ذوي علاقة
١١ ٠٥٣	١٠ ٩٨٠		هيئة ميناء الإسكندرية
٣ ٩٧٣	٣ ٩٧٣	(١-٢٩)	هيئة ميناء الإسكندرية - ضرائب مبيعات
٧٨ ٢١٧	٧٣ ٧٣٩		أرصدة دائنة أخرى
<u>١ ٣٩٠ ٣٠٨</u>	<u>١ ٤٠٥ ٤٠٤</u>		

٢٥- التزامات نظام المعاش التكميلي

إعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقاً لقرار مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر أن تمنح الشركة العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك لكل من العاملين بالشركة وشركة كونتراستيل وذلك ليستفيد به أى من حالات التقاعد عند سن الستين أو الوفاة أو العجز المهني لأى من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشاً شهرياً ثابتاً بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتحمل الشركة باقى التكلفة.

وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة حتى ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٢٢,٥١ مليون جنيه مصري وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلي والبالغة مبلغ ٦,٦ مليون جنيه مصري حتى ٣١ مارس ٢٠١٧ وقد بلغت قيمة تكلفة نظام المعاش التكميلي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ١,٧ مليون جنيه مصري تم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لتقرير الخبير الاكوتورى.

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	إيضاح رقم	
<u>بالآلاف جنيه</u>	<u>بالآلاف جنيه</u>		
٦٤ ٥٨٩	٦٧ ١٣٠		إجمالي التزامات المعاش التكميلي
٤ ٦٧٣	٤ ٩٧٤		ويوزع كالتالى:
٥٩ ٩١٦	٦٢ ١٥٦	(٢٩)	المدرج ضمن بند الإلتزامات المتداولة
<u>٦٤ ٥٨٩</u>	<u>٦٧ ١٣٠</u>		المدرج ضمن بند الإلتزامات طويلة الأجل

أولاً: تتمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة فيما يلي:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
بالألف جنيه	بالألف جنيه	
٤٤ ١٠٠	٤٩ ٤٨٦	الرصيد اول يناير
٣ ٥٢٠	٢	تكلفة الخدمة الحالية
٨ ٧٦٩	١ ٧٢٤	تكلفة العائد
٢٠ ٩٢٩	٢٢ ٥٠٢	اشتراكات العاملين المدفوعة
٧٧ ٣١٨	٧٣ ٧١٤	
		يخصم:
٥ ٧٨٧	٦ ٥٨٤	معاشات مدفوعة خلال الفترة
٦ ٩٤٢	-	الأرباح الإكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
٦٤ ٥٨٩	٦٧ ١٣٠	

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل المجمعة فيما يلي:-

٢٠١٧/٣/٣١	
بالألف جنيه	
٢	تكلفة الخدمة الحالية
١ ٧٢٤	تكلفة العائد
١ ٧٢٦	

وتتمثل الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبير الاكتوارى فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا
%١٥,٢٥	%١٥,٢٥	أ- معدل سعر الخصم
%١١	%١١	ب- معدل تضخم الأسعار
٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا
%١٧	%١٧	أ- معدل سعر الخصم
%١٤	%١٤	ب- معدل تضخم الأسعار

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم للالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبير الاكتوارى:-

معدل الخصم	معدل الخصم	معدل الخصم	القيمة الحالية للالتزام	تكلفة الخدمة
%١٥,٧٥	%١٥,٢٥	%١٤,٧٥	٦٥ ٦٦٤	٨ ٧٢٤
٦١ ٢٠٣	٦٣ ٣٦٧	٦٥ ٦٦٤		
٨ ٥٣٦	٨ ٦١٨	٨ ٧٠٢		

٢٦- مخصصات

الرصيد في ٢٠١٧/٣/٣١	المستخدم خلال الفترة	انتهى الغرض منه	المكون خلال الفترة	الرصيد في ٢٠١٧/١/١	
بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	
٢٢٠ ٠٣٣	(٣٧٤)	(١٢٩)	٦ ٠٠٠	٢١٤ ٥٣٦	مخصص ضرائب ومطالبات
١ ٩٥٥	-	-	-	١ ٩٥٥	مخصص قضايا عمالية
٢٢١ ٩٨٨	(٣٧٤)	(١٢٩)	٦ ٠٠٠	٢١٦ ٤٩١	

٢٧-١ شركة حديد عز (الشركة القابضة)

- بتاريخ ٢٠١٥/١/١٨ قامت الشركة بتوقيع عقد مع بنكي الأهلي المصري والعربي الأفريقي الدولي (وكيل الضمان) وذلك بغرض منح الشركة قرض مشترك طويل الأجل بمبلغ ١,٧ مليار جنيه مصري لمدة ٧ سنوات من تاريخ التوقيع على العقد بحيث يكون الغرض منه إعادة هيكلة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للشركة عن طريق سداد المديونيات القائمة طرف البنوك، ووفقاً لبنود العقد تقوم الشركة بإصدار توكيل رسمي غير قابل للإلغاء تفوض بموجبه وكيل الضمان عن نفسه ونياية عن البنوك في إبرام وقيود رهن من الدرجة الأولى على المحل التجاري للمقترض بما في ذلك مصنع الشركة بمدينة السادات خلال ستة أشهر من تاريخ أول سحب على أن يحتفظ المقترض بنسبة مساهمة في الشركات التابعة دون تعديل وكذلك الحفاظ على بعض المؤشرات والنسب المالية المحددة بعقد القرض طول مدة القرض على أن يتم السداد على ٢٦ قسط ربع سنوي غير متساوي يستحق أولها في أغسطس ٢٠١٥ وذلك بدءاً من نهاية أول سنة أشهر من تاريخ أول سحب والذي تم بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٥، وذلك بمعدل عائد ٣,٥% فوق سعر الكوريدور المعلن من البنك المركزي المصري تسدد كل ثلاثة أشهر.
- بلغت عمولة ترتيب وضممان تغطية التمويل (تكلفة الحصول على القرض) ٧,٥ في الألف والبالغة ١٢,٧٥ مليون جنيه مصري تم سدادها عند الحصول على القرض ويظهر رصيدها بعد استهلاك ما يخص الفترة من تاريخ الحصول على القرض حتى ٣١ مارس ٢٠١٧ مخصوماً من رصيد القرض.
- بلغت قيمة الأقساط المسددة حتى ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٧٠ مليون جنيه مصري (مقابل ٦٠ مليون جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠١٧).

٢٧-٢ شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة)

- ٢٧-٢-١ بتاريخ الأول من أغسطس ٢٠١٤ تم الاتفاق مع البنك العربي الأفريقي الدولي على مد فترة بعض التسهيلات الإئتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل لمدة ٣ سنوات ينتهي في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ لتمويل النشاط الجاري للشركة بإجمالي مبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية وبمعدل فائدة ١,٥% فوق سعر الكوريدور إقراض الليلة واحدة المعلن من البنك المركز المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و٣% فوق سعر الليبور الشهري على مبالغ مسحوبة بالدولار الأمريكي مع الأخذ في الاعتبار إلى أنها في حالة أي سداد جزئي أو كلى من القرض المشترك يمكن زيادة حد التسهيل الدوار بنفس المبلغ المسدد.
- وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ١ ٨٤٤ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٩٥٢ مليون جنيه مصري.
- ٢٧-٢-٢ قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الأهلي سوستيه جنرال سابقاً- بنك قطر الوطني الاهلى حالياً- في الأول من إبريل ٢٠٠٨ بقيمة ١٥٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادل بالعملة الأجنبية ويتم سداد القرض دفعة واحدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.
- وقد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ لتعديل سعر الفائدة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥% فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣% فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل.
- وقد تضمن التسهيل الدوار المتوسط الاجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٦٥٧ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٢٦ مليون دولار امريكي.

٢٧-٢-٣ قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيته جنرال سابقا - بنك قطر الوطني الأهلى حاليا- في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالدولار الأمريكي بغرض تمويل رأس المال العامل للشركة وإعادة التمويل الجزئي لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديثات في خط حديد تسليح الطواحين ومشروع معالجة الأتربة الجديد وتصنيع محولين لحديد تسليح الطواحين و/أو إعادة التمويل الجزئي للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق في ٣٠ يونيو ٢٠١٦. تم مد تاريخ الإستحقاق لمدة عام ليصبح ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وذلك لحين تجديد القرض المذكور. وقد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ لتعديل سعر الفائدة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل.

- وبلغ الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٩١١ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي مدرج ضمن أقساط الالتزامات طويلة الأجل مستحقة السداد خلال عام بالالتزامات المتداولة.

٢٧-٢-٤ قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالجنيه المصري بغرض تمويل متطلبات الاستثمار العام ولتوازن هيكل التمويل للشركة ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الأستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل عائد ١,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

- وقد تم إبرام عدد من الملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ لمد فترة التمويل الدوار متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات إضافية ليستحق في ١٧ أكتوبر ٢٠١٨.

- وبلغ رصيد القرض في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٥٢٧ مليون جنيه مصري.

٢٧-٢-٥ قامت الشركة بالاتفاق مع البنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بمد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الاجل (مدته ٣ سنوات) تنتهي في ٣٠ أبريل ٢٠١٧ بمبلغ ٣٩٠ مليون جنيه مصري او ما يعادله بالعملة الأجنبية لتمويل النشاط الجاري للشركة.

- وقد تم إبرام عدد من الملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ الأول من يونيو ٢٠١٥ حيث تم إخطار الشركة بتعديل سعر الفائدة المدينة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٤٪ فوق سعر الليبور الشهري على أن يتم تطبيقها وفقاً لبنود العقد.

- كما تم إخطار الشركة في ٢٥ مايو ٢٠١٦ بمد فترة التسهيل الدوار المتوسط الأجل لمدة سنة إضافية تستحق في ٣٠ أبريل ٢٠١٨ وقد تم تعديل سعر الفائدة المدينة لتصبح ٤,٥٪ فوق سعر الليبور.

- وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الاجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٣٦٤ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٣٠ مليون جنيه مصري.

٢٧-٣ شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)

يقوم رويال بنك أوف اسكتلاند (Royal Bank of Scotland RBS) الذي حل محل بنك ناشيونال ويستمنستر (National Westminster Bank) بمهمة منسق القروض (Intercreditor Agent) لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - بالإضافة إلى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها ٩ بنوك، وطبقاً لإتفاقيات القروض فإن البنك الأهلى المصرى هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent، وبنك رويال بنك - أسكتلاند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore Security Agent، وأهم الضمانات المقدمة هي الرهن العقارى والتجارى على أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية، ورهن حيازى على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة فى عقود الإنشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنوك.

وتحتسب فوائد قروض البنك الأهلي المصري والقروض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية بالدولار الأمريكي، على أساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور، وتحتسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصري على أساس سعر فائدة مرتبط بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري، هذا وقد قامت الشركة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة أقساط القروض. وقد بدأت الشركة بسداد الأقساط المجدولة بإنتظام إعتباراً من أغسطس ٢٠٠٤ حتى أغسطس ٢٠١٠ والشركة بصدد الاتفاق مع البنوك لإعادة جدولة أقساط القروض. وتبلغ قيمة أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام بناء على اتفاقيات القروض ٩٩,٩ مليون دولار أمريكي بما يعادل ١,٨٢٥ مليار جنيه مصري عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣١ مارس ٢٠١٧.

٢٧-٤ شركة مصانع العز للدرفلة (شركة تابعة)

يتمثل رصيد القرض فيما يلي :

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
٣ ١٦٤ ٧١٩	٣ ٣٠٧ ٢١٨	إجمالي رصيد القرض
		يخصم:
١٢١ ٩٣٧	١٥١ ٣٨٦	الجزء المتداول
<u>٣ ٠٤٢ ٧٨٢</u>	<u>٣ ١٥٥ ٨٣٢</u>	الجزء غير المتداول

٢٨- التآجير التمويلي

- قامت الشركة بتوقيع عقود تأجير تمويلي مع شركة كوريليس للتأجير التمويلي بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٦ لإستئجار طابقيين بمبنى النيل بلازا بنظام التأجير التمويلي لمدة ثماني سنوات تنتهي في يونيو ٢٠٢٤، وتعطي هذه العقود الحق للشركة في تملك هذه الأصول في نهاية الفترة الإيجارية وذلك مقابل قيمة محددة في نهاية مدة العقد.
- بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٦ قامت الشركة بتوقيع عقد تأجير تمويلي مع شركة كوريليس للتأجير التمويلي لإجراء أعمال التجهيزات والتشطيبات للأدوار التي تم إستئجارها بمبنى النيل بلازا لمدة ثماني سنوات تنتهي في نوفمبر ٢٠٢٤. التفاصيل المتعلقة بالعقود المذكورة أعلاه كما يلي:

التزامات	المسدد حتى	طريقة السداد	القيمة الإجمالية	بدء	رقم	البيان
التأجير التمويلي	٢٠١٧/٣/٣١	أقساط	للعقود	مدة	العقد	
في ٢٠١٧/٣/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	ربع سنوية	ألف جنيه	العقود	العقود	
٢٣٦ ٢١٧	٣١ ٩٥٢	٣٢	٢٦٨ ١٦٩	٨ سنوات	٢٠١٦	شركة كوريليس
						٤٥٣٧
						٤٥٣٨
٤٦ ٠٤٧	١ ١٥٦	٣٢	٤٧ ٢٠٣	٨ سنوات	٢٠١٦	شركة كوريليس
						٤٦٧٥
<u>٢٨٢ ٢٦٤</u>	<u>٣٣ ١٠٨</u>		<u>٣١٥ ٣٧٢</u>			

بلغت مصروفات التأجير التمويلي خلال الفترة مبلغ ٩ ٩١٠ ألف جنيه مصري تم إدراجها ضمن مصروفات أخرى ببند المصروفات الإدارية والعمومية - إيضاح رقم (٦).

بلغت قيمة الدفعات المقدمة المدرجة ضمن مصروفات مدفوعة مقدما (إيضاح رقم ١٧) ٦ ٤٣٨ ألف جنيه مصري (مقابل مبلغ ٩ ٧٢١ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).

- فيما يلي بيان التزامات التأجير التمويلي حتى نهاية العقد:

الإجمالي	٥ سنوات فأكثر	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه
٢٨٢ ٢٦٤	١٤٧ ٢٧٢	٤١ ٦٥٩	٣٨ ٢٧٩	٣٢ ٧٦٩	٢٢ ٢٨٥

التزامات التأجير التمويلي

- قامت الشركة بإصدار شيكات لصالح شركة التأجير التمويلي بكافة التزامات التأجير التمويلي حتى نوفمبر ٢٠٢٤.

٢٩- التزامات طويلة الأجل

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	إيضاح رقم	
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
٤٧	٣٧		دائنو شراء أصول ثابتة
٩٤ ٢٩٨	٩٣ ٦٧٩	(٢٩-١)	هيئة ميناء الإسكندرية
٥٩ ٩١٦	٦٢ ١٥٦	(٢٥)	التزامات نظام المعاش التكميلي
٦٧٦ ٩٧٧	٦٧٢ ٥٣٠	(٢٩-٢)	اقتراض من الغير
٨٣١ ٢٣٨	٨٢٨ ٤٠٢		

٢٩-١ يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند الإلتزامات طويلة الأجل البالغ ٩٣ ٦٧٩ ألف جنيه مصري في قيمة فوائد التأخير التي تطالب بها هيئة ميناء الإسكندرية، وذلك بالإضافة إلى الإلتزامات المستحقة السداد خلال عام البالغ ٣ ٩٧٣ ألف جنيه مصري والمدرجة ضمن بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى (إيضاح رقم ٢٤) في قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة حيث مازال هناك خلاف بين هيئة ميناء الإسكندرية ومصصلحة الضرائب على المبيعات حول خضوع رسم التداول ومقابل الانتفاع المستحق لهيئة الميناء عن كونه من خدمات التشغيل للغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلى القضاء. وقد ترتب على هذا النزاع بين الهيئة ومصصلحة الضرائب أن تكون الشركة هي الجهة التي سوف تتحمل الضريبة في حالة انتهاء النزاع في غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز أدارى على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد قامت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخطار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز.

وقد تأجلت القضية لجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقامت مصصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم إيداع التقرير حتى الآن - إيضاح رقم (٣٧-٢)، وترى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات.

- وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري من الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام وبناءً على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك - إيضاح رقم (٢-٣٧). وقد تم إدراج المبالغ المسددة لمقابلة تلك الضريبة الإضافية المطالب بها ضمن بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى.

٢٩-٢ قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح باقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٦٧٢,٥٣ ألف جنيه مصري من شركة دانيلى بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ في سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنوك الأجنبية المشاركة في القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية وتحسب فوائده على أساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

٣٠- الضريبة المؤجلة

٣-١ الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة

٢٠١٦/١٢/٣١		٢٠١٧/٣/٣١		
التزامات	أصول	التزامات	أصول	
بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	
(٣ ٧٠٠ ٨٤٧)	-	(٣ ٦٩٣ ٧٣٤)	-	البنود
-	٢١ ٩١٣	-	٢٣ ١٩٣	الأصول الثابتة
-	١٠ ٨٩٣	-	١٠ ٨٩٣	المخصصات
-	٣ ٩٨٨	-	٣ ٩٨٨	الإضمحلال في قيمة المدينون
-	١ ٦٧٣	-	٣ ٣١٧	الإضمحلال في قيمة الإستثمارات
-	١ ٨٦٣ ٩٢٧	-	٢ ٠٤٥ ٩٠٤	الإنخفاض في قيمة المخزون
-	٨١٦ ٨٤٨	-	٤٩٢ ١٢٨	خسائر ضريبية
(٣ ٧٠٠ ٨٤٧)	٢ ٧١٩ ٢٤٢	(٣ ٦٩٣ ٧٣٤)	٢ ٥٧٩ ٤٢٣	خسائر ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
(٩٨١ ٦٠٥)		(١ ١١٤ ٣١١)		صافي الضريبة المؤجلة (التزام)

٣-٢ الضريبة المؤجلة المثبتة بقائمة الدخل المجمعة:

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:		
٢٠١٦	٢٠١٧	
بالألف جنيه	بالألف جنيه	
(٤٧٦ ٥٤٧)	(١ ١١٤ ٣١١)	صافي الضريبة المؤجلة
(٢ ٩١٧)	٢ ٤٧٥	يخصم:
(٥٨٩ ٣٥٣)	(٩٨١ ٦٠٥)	فروق ترجمة
١١٥ ٧٢٣	(١٣٥ ١٨١)	الضريبة المؤجلة السابق تحميلها
		الضريبة المؤجلة بقائمة الدخل المجمعة (مصرف) / إيراد

٣-٣٠ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
بالآلف جنيه	بالآلف جنيه	
٧ ٤٤٢	٧ ١٨٩	الإضمحلال في قيمة العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى
٢٥ ٩٣٢	٢٦ ٢٩٠	المخصصات
٥٢ ٨٨٧	٥١ ٠١٨	خسائر ترجمة الأرصدة بالعملة الأجنبية
١٢١ ٩٤٣	١٥٠ ١٥٧	خسائر ضريبية
٢٠٨ ٢٠٤	٢٣٤ ٦٥٤	

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة للفروق المؤقتة أعلاه نظراً لعدم توافر درجة مناسبة للتأكد من مدى إستفادة الشركة من هذه الأصول في المستقبل المنظور.

٣١- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

تقوم الشركة بإجراء بعض المعاملات التجارية مع بعض الأطراف ذوى العلاقة وقد تمثلت هذه المعاملات التي تمت خلال الفترة في عمليات بيع وشراء بعض المنتجات لهذه الشركات بقيمة بلغت ٣ ٤٨٦ ألف جنيه مصري و ٧٦ ألف جنيه مصري على التوالي بالإضافة إلى إيجارات بمبلغ ٣٧٧ ألف جنيه مصري، وفيما يلي أهم هذه المعاملات والأرصدة الخاصة بها:

الرصيد في	الرصيد في	حجم التعامل	طبيعة التعامل
٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	خلال الفترة	
مدين / (دائن)	مدين / (دائن)	بالآلف جنيه مصري	
بالآلف جنيه مصري	بالآلف جنيه مصري		
١ ٧٧٣	٣ ٣٧٤	٣ ٤٨٦	١-٣١ أطراف مدينة مدرجة ضمن بند العملاء وأوراق القبض
١ ٧٧٣	٣ ٣٧٤		- العز لتجارة وتوزيع مواد البناء (شركة زميلة)
١٨٤ ٢٩٨	١٨٦ ٨٦٠		٢-٣١ أطراف مدينة مدرجة ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى
			- شركة العز القابضة للصناعة والإستثمار
			(الشركة القابضة)
٢٣	٣٥		- شركة تنمية خليج السويس (شركة زميلة)
٢٩ ٣٣٢	٢٧ ٨٨٨	٧٦	- العز للسيراميك والبورسلين الجوهرة (شركة زميلة)
		٣٧٧	إيجارات
٢١٣ ٦٥٣	٢١٤ ٧٨٣		٣-٣١ أطراف دائنة مدرجة ضمن بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(١٢)	(١٧)		- العز لتجارة وتوزيع مواد البناء (شركة زميلة)
(١٢)	(١٧)		

٣٢- الالتزامات المحتملة

تتمثل الالتزامات المحتملة في قيمة خطابات الضمان والتي لم يتم تغطيتها والتي أصدرت بمعرفة بنوك الشركة وشركاتها التابعة لصالح الغير، كذلك قيمة الإعتمادات المستندية غير المغطاه وبيانها كالتالي:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	خطابات الضمان
بالآلف	بالآلف	جنيه مصري
٢٠٢٩	٥٨٤ ٩١٩	دولار أمريكي
٢٠٠٩٧	٩٦ ٠٠٥	إعتمادات مستندية
٦٩٠ ١٠٣	١٩ ٩٦٥	دولار أمريكي
٢٢٢ ٤٨٤	٦ ٥٢٩	يورو

- كما يوجد التزامات محتملة تتعلق بكفالة وضمان لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - في تنفيذ كافة التزاماتها الناشئة عن عقد التسهيل المشترك بين الشركة التابعة وبعض البنوك بحد أقصى قدره ثلاثة مليارات وخمسون مليون جنيه مصري لتمويل الجزء المتبقي من تكاليف إنشاء وتشغيل مصنع لإنتاج الحديد المختزل المباشر بمنطقة العين السخنة. بالإضافة إلي قيام شركتي حديد عز وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بكفالة شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - كفالة تضامنية بما يعادل مبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته وأي ملحقات أخرى ضماناً للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الأهلي المصري لشركة العز لصناعة الصلب المسطح حتى تمام السداد.
- كما بلغت قيمة خطابات الضمان الصادرة من بنوك شركة كونترا ستيل - شركة تابعة - لصالح الغير والقائمة في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٦٣٢,٥ ألف جنيه مصري مغطاه بالكامل (مقابل خطابات ضمان بمبلغ ٦٣٢,٥ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مغطاه بالكامل).

٣٣- الإرتباطات الرأسمالية

- تبلغ الارتباطات الرأسمالية لشركة حديد عز (الشركة القابضة) في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٣٩ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٢ مليون يورو.
- تتضمن الارتباطات الرأسمالية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٢٨٥,٣٩ مليون جنيه مصري (مقابل ٤٨٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).
- كذلك تتضمن الإرتباطات الرأسمالية مبلغ ٩٥٢ ألف يورو (المعادل لمبلغ ١٨,٥٥٨ مليون جنيه مصري) يمثل المتبقي من قيمة شراء آلات ومعدات وذلك بعد خصم الدفعات المقدمة من شركة دانييلي الإيطالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح.

٣٤- الموقف الضريبي١-٣٤ شركة حديد عز١-١-٣٤ ضريبة شركات الأموال

- تمتعت الشركة بالإعفاء الضريبي وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمجمعات العمرانية الجديدة وذلك لمدة عشر سنوات بدأت من ١/١/١٩٩٧ وانتهت في ٢٠٠٦/١٢/٣١.
- وقد تم النقص الفعلي لدفاتر الشركة وإنهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتم الربط والسداد ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.
- جرى الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية حتى ٢٠١٦ وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٢-١-٣٤ ضريبة الخصم من المنبع.

- قامت الشركة بتسوية مبلغ ٥١ ٧٤٩ ألف جنيه مصري من الضرائب المخصومة من المنبع مقابل جزء من ضريبة الأجر والمرتببات المستحقة على الشركة في ٣١/١٢/٢٠١٦.

٣-١-٣٤ ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد فروق الفحص كما لا يوجد أي خلافات قائمة مع مصلحة الضرائب على المبيعات حتى تاريخه.
- تم الانتهاء من الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وفي انتظار نتيجة الفحص.
- بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ صدر قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ على أن يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦، وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وفقاً لهذا القانون.

٤-١-٣٤ ضريبة المرتببات والأجر

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٢ ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم الإنتهاء من الفحص الضريبي لعام ٢٠١٣ وتم الإعتراض في الميعاد القانوني وجارى إنهاء الخلاف باللجنة الداخلية.

٢-٣٤ شركة مصانع العز للدرقلة**١-٢-٣٤ ضريبة شركات الأموال**

- أقامت الشركة مصنعها في المنطقة الصناعية في العاشر من رمضان وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة لذي تمتعت بإعفاء ضريبي على أرباحها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩، وتم فحص الشركة ضريبياً والمحاسبة عليها حتى عام ٢٠١١ وتم سداد الضرائب المستحقة.
- تم الإنتهاء من الفحص الضريبي لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة عن هذه الفترة.

٢-٢-٣٤ ضريبة المبيعات

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٤ وتم سداد الضرائب المستحقة.

٣-٢-٣٤ ضريبة المرتببات والأجر

- تم الفحص حتى عام ٢٠١١، وتم سداد الضرائب المستحقة.
- تم الإنتهاء من الفحص الضريبي لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وفي إنتظار نتيجة الفحص.

٣-٣٤ شركة العز الدخيلة للصلب- الإسكندرية**١-٣-٣٤ ضريبة شركات الأموال**

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.
- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع المسطحات تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية وإثبات الإعفاء الضريبي الممنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً إلى شهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (إلغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المنقولة) إلى لجنة الطعن.
- وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدد. وبالتالي أصبح الخلاف منتهي بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.
- هذا وقد تم إخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣ ، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه وتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة. على الرغم من استقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته مصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإزاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.
- قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير على حسابات شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ لدى البنوك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه بناءً على الربط الذي تم على أساس خضوع أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلافات أعلاه مقابل سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقى مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصري على ٢٤ قسط إستحق أول قسط فى نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقى المبلغ يقسط على ٢٣ قسط شهرى قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري مقابل تأخير، وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها فى إسترداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائى لصالح الشركة فى القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١. والتي قيدت برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي الإسكندرية والتي تداولت بالجلسات، وقد قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٧ بعدم اختصاصها وإحالتها الى محكمة القضاء الإداري للاختصاص ولم تحدد جلسة بعد الاحالة.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية ٩٤,٥٦ مليون جنيه وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية حيث أن العام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب ويسري عليه الاعفاء المشار اليه أعلاه والمحصن قانوناً، وقد تم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن.
- أصدرت لجنة الطعن قرارها بخضوع العام الخامس للضريبة بالمخالفة لقرارها السابق والخاص بالسنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ على الرغم من أن الاعفاء الضريبي لا يتجزأ ولا يمكن الغاؤه قانوناً وبناءً على ذلك قد أقامت الشركة دعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلي الإسكندرية لقبول الطعن شكلاً والدفع ببطلان قرار لجان الطعن وما يترتب على ذلك من آثار، وبعدها بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٦ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولم تحدد لها جلسة حتى الان.
- وقد قامت مصلحة الضرائب بمطالبة الشركة بمبلغ ١٢٤ مليون جنيه مصري مستتدة فى ذلك الى نص المادة ١١١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم الاعتراض على ذلك بتقديم مذكرة للسيد رئيس مصلحة الضرائب والمستشار القانوني له وقد قامت الشركة بسداد تلك الفروق خلال الفترة من يونيو إلى أكتوبر ٢٠١٤ مع تحفظ الشركة فى استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائى لصالح الشركة.

- وتؤكد الشركة على سلامة موقفها وقوة دفعها حيث ان موضوع الدعوى عن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ هو استكمال للاعفاء الضريبي المقرر والمحصن قانونا عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ نظرا لوحدة الموضوع والمنظور امام القضاء حيث ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ مع تحفظ الشركة في سداد اية مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار ان هذا الاجراء لا يضر من الموقف القانوني والضريبي للشركة وحققها في استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة وقد قامت الشركة برفع دعوى رقم ٢٦٩ لسنة ٦٩ ق قضاء إداري الاسكندرية بطلب الحكم بعدم أحقية مصلحة الضرائب في مطالبة الشركة بقيمة مقابل التأخير عن سداد الضريبة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ ولم يحدد لها ميعاد جلسة حتى الان.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وتم إخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وهي معروضة حالياً على اللجنة الداخلية، وقد قامت الشركة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ بسداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وهو يمثل فروق الفحص الضريبي مع حفظ حق الشركة حتى استرداد ما سبق سداده فور صدور قرار لصالح الشركة.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ ضرائب بفروق ضريبية بلغت ١٠٥ مليون جنيه وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وتم إحالة الخلاف للجنة الداخلية التي قامت بإعتقاد معظم الفروق ماعدا نقاط خلاف بمبلغ ١٧ مليون جنيه مصري تم إحالتها إلى لجنة الطعن ولم يتم تحديد ميعاد حتى تاريخه، وقد تم سداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري كدفعة من تحت حساب فروق الفحص لحين صدور قرار اللجنة.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١١ وتم اخطار الشركة بنموذج ١٩ بفروق ضريبية تبلغ ١٦٣ مليون جنيه مصري وقد تم الطعن عليها في المواعيد القانونية وتم إحالتها إلى اللجنة الداخلية التي صدر قرارها بفروق ضريبية تبلغ ٦ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.

- قدمت الشركة إقراراتها الضريبية عن السنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٥ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات.

- قامت الإدارة العامة لمكافحة التهرب الضريبي بإخطار الشركة بفروق ضريبية قدرها ٧ مليون جنيه مصري عن تحويلات للخارج خلال سنوات ٢٠٠٠ / ٢٠١٠ وهذا الموضوع منظور امام القضاء وقد صدر حكم بعدم جواز نظر الدعوي السابق الحكم فيها في الجناية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جنایات العجوزة وقامت النيابة باستئناف الحكم وبعدها ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق الي محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوي رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ وقد قامت الشركة بسداد كافة المبالغ طبقاً لنماذج (١٩) الواردة من المصلحة بالإضافة إلى نماذج الربط الإضافي وذلك عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٠ وتم تأجيل القضية ولم يحدد لها ميعاد جلسة حتى الآن.

٢-٣-٣٤ ضريبة المرتبات والأجور

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.
- تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد الفروق الضريبية.

٣-٣-٣٤ ضريبة المبيعات

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبار الممولين بإخطار الشركة بنماذج ١٥ وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمطالبة بفروق ضريبية قدرها ٤٠,٧ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمثلت تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطي الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابق سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات في حالة صدور أى أحكام قضائية في غير صالح الشركة، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضي الاستئناف لإلغاء حكم اول درجة المستأنف وتمت الإحالة الي محكمة القضاء الإداري حيث قيدت برقم ١٠٢٢٩ لسنة ٦٨ ق وحدد لنظرها جلسة ١٩ نوفمبر ٢٠١٧ للإطلاع.
- تم الفحص الضريبي عن الفترة من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الأخطار بنموذج ١٥ وقد بلغت قيمة الفروق الضريبة مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها ومازال النزاع معروضاً على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكبار الممولين وتم عرض نقاط الخلاف على السيد رئيس المصلحة الذي وافق على خصم الدفعات السابق قيام الشركة بسدادها والبالغة ٧٠ مليون جنيه مصري وينحصر الخلاف في مبلغ ٧ مليون جنيه مصري وعرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات وتقرر الإحالة الي القضاء. ومحدد لنظرها جلسة بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦ ليودع الخبير تقريره وقد قامت الشركة بسداد ٤,٥ مليون جنيه مصري والباقي وقدره ٢,٥ مليون جنيه مصري يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البيليت المعار والذي تم استرجاعه.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٥ وتم سداد الفروق بالكامل وقدرها ١,٥ مليون جنيه مصري.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن عام ٢٠١٢ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) وتم سداد الفروق بالكامل.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن عام ٢٠١٣ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) بفروق قدرها ٢٣,٣ مليون جنيه مصري وتم الطعن عليه في حينه، ويتم حالياً بحث الخلاف بلجنة الطعن بالمركز الضريبي لكبار الممولين.

٤-٣-٣٤ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بمبلغ ١,٩ مليار جنيه مصري يتمثل في قيمة ضريبة مبيعات على خام أكسيد الحديد المستورد بأثر رجعي عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط في تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداه من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون أى خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الافراج الجمركي على هذه السلعة فلا يتعين تحميلها بأية مبالغ لانها لم تكن سبباً في عدم التحصيل ولا في كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقية لمصلحة الجمارك في المبالغ التي تطالب بها لان الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلاً عن ان الشركة وسيطة في تحصيل الضريبة وتوريدها الي مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اية فروق ضريبية.

- وقد أقامت الشركة دعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٦٨ ق - قضاء اداري الإسكندرية طعنا في القرار الصادر بالمطالبة والدعوى محجوزة لإيداع تقرير هيئة المفوضين، كما أقامت الشركة الدعوى برقم ٥٦٣ لسنة ٢٠١٣ تجارى كلى الإسكندرية والتي قيدت برقم ١٤٧٢١ لسنة ٦٩ ق قضاء إداري الإسكندرية بطلب براءة ذمة الشركة من دين الضريبة محل المطالبة، والتي صدر قرارها إلى بطلان مطالبة الشركة بمبلغ ٢ مليار جنيه مصري قيمة ضريبة المبيعات عن الرسائل المفرج عنها من أول يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مع ما يترتب من آثار خاصة ببراءة ذمة الشركة من مبلغ المطالبة ومحدد لها جلسة ٨ أكتوبر ٢٠١٧ للمذكرات.

٣٤-٣-٥ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية

- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات أجلة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهريب الضريبي وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدنى كلى الإسكندرية بطلب إلزام كلاً من الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ووزير المالية برد مبلغ ٢٤٩,٥ مليون جنيه مصري قيمة ما حصلته مصلحة الضرائب تحت مسمى ضريبة مبيعات على مقابل الترخيص بالانتفاع بمعدات وساحات رصيف الخامات التعدينية، والدعوة محالة لمحكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولم تحدد لها جلسة حتى الآن.

٣٤-٣-٦ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج

- قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتمثلة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستورتيتها حيث أن مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية أى خدمات للشركة وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصري. وقد صدر حكم محكمة الإسكندرية (مدنى كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ في الدعوى ٢١١٢ حيث ألزمت المدعى عليهما بأن يؤديا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلى.

وتم استئناف الحكم وصدر الحكم في ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة إدارة الشؤون القانونية التي تتابع الاسترداد واعلام مصلحة الجمارك بها وجرى متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف، وقد تقدمت مصلحة الضرائب لنقض الحكم. علما بان الشركة أعلنت في ٢٢/١/٢٠١٣ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة، وقد صدر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢ حكم الاستئناف لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم إستخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة إدارة الشؤون القانونية التي تتابع الإسترداد، وقد قامت المصلحة بالطعن على الحكم بطريقة النقض، ولم يفصل فيه حتى الآن.

٤-٣٤ شركة العز لصناعة الصلب المسطح

١-٤-٣٤ ضريبة شركات الأموال

- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- تم الفحص الضريبي عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن ذلك العام.
- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها إلى اللجنة الداخلية.
- تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١ وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها للجنة الداخلية.
- تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤ ولم ترد للشركة نتيجة للفحص.

٢-٤-٣٤ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى سنة ٢٠٠٧ وإنهاء جميع الخلافات ولا يوجد أى مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم الفحص عن السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١ وتم الاعتراض وتحويل الملف إلى لجنة الطعن المختصة لنظر الخلاف.

٣-٤-٣٤ ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة

- تم الفحص حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ وتم سداد الفروق المستحقة على الشركة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤ ولا توجد مطالبات مستحقة عن الشركة في هذا الصدد حتى تاريخه.

٤-٤-٣٤ ضريبة الدمغة

- تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة في هذا الصدد حتى تاريخه.

٣٥- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١-٣٥ الأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والمدينون والاستثمارات والموردون وأوراق الدفع والدائون والقروض والبنوك سحب على المكشوف والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها العادلة في تاريخ المركز المالي.

٢-٣٥ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر الفوائد في تغيير أسعار الفائدة على مديونيات الشركة والتي تتمثل في أرصدة القروض (قبل خصم تكلفة الإصدار) والتسهيلات الائتمانية التي بلغ رصيدها في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٩٦٦ ٠٠٩ ٢٥ ألف جنيه مصري (٦٦٩ ٨٣٧ ٢٤ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦)، وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المتعلقة بهذه المديونية مبلغ ٨٨٦ ٨٠٢ ألف جنيه مصري خلال الفترة (٦٠٩ ٣٦٣ ألف جنيه مصري خلال الفترة المماثلة من العام السابق) بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وصناديق الاستثمار في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٩٠٤ ٢٢٥ ألف جنيه مصري (٢٩٥ ٤١٣ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦)، والفوائد الدائنة المتعلقة بتلك الودائع وصناديق الاستثمار مبلغ ٢٦٥ ١١١ ألف جنيه مصري خلال الفترة (٤١٨ ٧٤ ألف جنيه مصري خلال الفترة المماثلة من العام السابق). وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وقروض السندات، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية الأمر الذي يحد من خطر الفوائد.

٣-٣٥ خطر الائتمان

تمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما يبلغ الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية كما يلي:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	إيضاح رقم	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه		
٣٧ ٤١٩	٣٦ ٧٤١	(١٣)	إقراض للغير طويل الأجل
٢٨٧ ٣٢٤	٣١٧ ١١٧	(١٦)	عملاء وأوراق قبض
٢ ٥٩٥ ٦٣٧	٢ ٨٨١ ٩٣٥	(١٧)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١٦٨ ٨٣١	٣٩٨ ٩٩٢		موردون - دفعات مقدمة
١١ ٩٧٤	٣٧ ٦٠١		إستثمارات في أدون خزانة
٥ ٠٩٦ ٠٠٧	٤ ٤٦٨ ٤٦٠	(١٩)	النقدية وما في حكمها

٤-٣٥ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ١ ٤٠٤ ٨٨٧ ألف جنيه مصري ٦٤٧ ٠٥٤ ١٥ ألف جنيه مصري على التوالي. وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي:

العجز / فائض	العملات الأجنبية
بالآلاف	
(٦٨٦ ٠١٩)	الدولار الأمريكي
(٦١ ٥٥٧)	اليورو
١٣	فرنك سويسري
(٩٥)	جنيه إسترليني
(٥ ٣٣٥)	ين ياباني
١١	درهم إماراتي

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٣٨-١) ترجمة العملات الأجنبية ، فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام سعر الصرف السائد في البنوك التي تتعامل معها الشركة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية.

وفيما يلي بيان بأسعار الصرف المستخدمة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية:

أسعار الصرف في		
٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
١٨,٢٥	١٨,١	دولار أمريكي
١٩,٤٣٨١	١٩,٤٩٣٧	يورو
١٨,١٢٤٩	١٨,١٨٩١	فرنك سويسري
٢٢,٦٠٦٣	٢٢,٥٩٧٩	جنيه إسترليني
٤,٩٦٩١	٤,٩٢٧٩	درهم إماراتي

٣٥-٥ القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالصندوق ولدى البنوك والقروض والتسهيلات الإئتمانية والعملاء والإستثمارات المالية والحسابات المدينة والدائنة. وهذه الأدوات المالية لا تختلف قيمتها العادلة إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

٣٦- دعاوى قضائية

٣٦-١ شركة العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرفلة - شركات تابعة

حصلت شركتي مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركات تابعة لشركة حديد عز) من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصتين لإنتاج الحديد الإسفنجي والبيليت ضمن مجموعة من الرخص قامت الهيئة بمنحها مجاناً للشركات المؤهلة في مصر، وقد بدأت شركة مصانع العز للدرفلة في إنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي ولم تبدأ شركة العز لصناعة الصلب المسطح في إقامة أى مشروعات لإستخدام الرخصة. وتم إحالة هذا الموضوع إلي محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخص إضافة إلي أية غرامات قد تقدرها المحكمة بتاريخ ١٥/٩/٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم رئيس مجلس إدارة شركة حديد عز السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري ويرد الرخصتين للممنوحين لكل من شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح. وقامت إدارة الشركة بإتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من أثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها مما يعنى إلغاء الحكم السابق، تم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الاحالة اليها وتم التأجيل الى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ و بهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للمجموعة ان هذا يعنى إلغاء الحكم السابق وإعادة المحاكمة مرة اخرى و تداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٦ سبتمبر ٢٠١٧ لإتمام إجراءات التصالح.

بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ قررت الهيئة العامة للتنمية الصناعية إصدار رخصة جديدة مؤقتة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - تجدد سنوياً قيمتها ٣٣٠ مليون جنيه مصري وفي ١٣ نوفمبر ٢٠١٢ قامت الشركة بسداد ٤٩,٥٠ مليون جنيه مصري (تم إدراجها ضمن الأرصدة المدينة الأخرى - إيضاح رقم ١٧) وهي تمثل ١٥٪ من قيمة الرخصة مع منحها فترة سماح ١٨ شهراً على أن يتم إستكمال باقي القيمة ٨٥٪ على خمسة أقساط سنوية متساوية وفي حالة الإلتزام بالأقساط وإستكمال السداد تحصل الشركة على الرخصة النهائية.

٣٦-٢ العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة

٣٦-٢-١ قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح:

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة بإحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر وينسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وقد قضى في عدد ٧١ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد إلتزمت صحيح القانون في إحتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون إستثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تحول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.

هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعوة، وهناك عدد ٥٣ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المقضي لقوات مواعيد الاستئناف فيها، بخلاف دعوتين تم شطبهما ولم يتم التجديد وأعتبرا قانونياً كأن لم يكن.

قام بعض العاملين بالشركة برفع عدد ٦ دعاوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية وقد قضى فيها بالرفض والسقوط وبقيت دعوة واحدة لازالت متداولة.

وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد التزمت صحيح القانون في صرف أرباح العاملين بها وفقاً لنظامها القانوني ودون المساس بحقوق أي من العاملين بها.

القضايا المحالة إلى محكمة الجنايات:

٢-٢-٣٦

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ صدر أمر إحالة إلى محكمة الجنايات من النيابة العامة " نيابة الأموال العامة العليا " في القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامة والمقيدة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق أموال عامة ضد بعض السادة المسؤولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بإدعاء الترحيح أو بتسهيل ترحيح الغير والإضرار بالمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسؤولين.

وقد قدم بعض السادة المحالين في تلك القضية إستقالتهم أما باقى السادة العاملين المحالين إلى محكمة الجنايات فإنهم إستمروا في شغل وظائفهم إذ أن الإتهامات المنسوبة إليهم لم يكن قد صدر بشأنها حكم نهائي من محكمة الجنايات.

بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائي بأحكام ضد بعض المسؤولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقيدة للحريات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم.

بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم السابق وإعادة القضية إلى محكمة جنايات الجيزة لنظرها من جديد وقررت المحكمة ندم لجنة فنية لفحص أوراق القضية وتم التأجيل لجلسة ١٨ سبتمبر ٢٠١٧ لإيداع تقرير الخبراء.

ويرى المستشار القانوني للشركة أنه يترتب على النقض إلغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسؤولين السابقين بالشركة وإعادة المحاكمة مرة أخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض لطقن النيابة العامة في أحكام البراءة.

دعاوى قضائية بشأن التعدي على أراضى الشركة:

٣-٢-٣٦

حدثت بعض التعدييات على جزء من أراضى الشركة مساحته ١٩ فدان تقريباً المشتراة من جهاز حماية أملاك الدولة التى تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسلمتها الشركة بموجب محضر التسليم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الأسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للإتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة فى ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعديين على تلك الأراضى ومازالت تلك القضايا متداولة أمام القضاء.

٤-٢-٣٦ دعاوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد:

وبتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ قضت محكمة النقض بتعديل حكم الاستئناف رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ إقتصادية بشأن ما أسندته النيابة العامة لبعض المسؤولين بشركة حديد عز خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل الشركة وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجدداً بتغريم المسؤولين داخل شركة حديد عز وبعض شركات مجموعة العز " تضامناً " بمبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصري.

لنكون العقوبة المالية المقضى بها هي الغرامة بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصري على بعض المسؤولين داخل الشركة.

ويرى المستشار القانوني بالشركة ومجموعة شركات عز عدم جواز الرجوع قانوناً على السادة المسؤولين بشركات المجموعة بمبالغ الغرامات المحكوم بها وتحمل شركات المجموعة الغرامات المالية دون الرجوع على السادة المسؤولين المحكوم عليهم في القضية.

٣٧- موضوعات أخرى

١-٣٧ شركة EZDK Steel UK Limited

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي وإتفاق المساهمين على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها، وما زالت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية (بلغت قيمة تكلفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصري وتبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

٢-٣٧ هيئة ميناء الإسكندرية

- قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز إداري على حسابات شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لدي بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وتبلغ المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصري نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير على فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني) موضوع الدعوى رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب على المبيعات وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لضمان لما عسي أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات بجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وتم الوقف تعليقي لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ قضائية دستورية عليا وقد تم الإنتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم إيداع التقرير حتى الآن. - إيضاح رقم (٢٩-١).

- قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة.

وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

كما قامت إدارة الشركة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري من تحت حساب الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناء على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك.

وترى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات.

وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدني ضد كلا من هيئة الميناء ومصحة الضرائب بطلب استرداد ما تم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠١٣/٢/١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٥٢٥ ٢٤٩ ألف جنيه مصري وجلسة ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ صدر حكم بعدم الإختصاص والإحالة إلى محكمة القضاء الإداري ولم تحدد لهما جلسة حتى الآن.

٣٨- أهم السياسات المحاسبية المطبقة بالقوائم المالية المجمعة الدورية

تقوم شركات المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية الآتية بثبات وهي تتفق مع تلك المطبقة في جميع الفترات المعروضة في هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

٣٨-١ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات المجموعة بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملات، ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية على أساس الأسعار السائدة للعملة الأجنبية في ذلك التاريخ. الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمثبتة بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة. وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية بقائمة الدخل المجمعة.

القوائم المالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح

تمسك حسابات الشركة بالدولار الأمريكي، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإقفال في تاريخ القوائم المالية. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف للعام. ويتم ترجمة حقوق المساهمين بأسعار الصرف التاريخية وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية ضمن حقوق الملكية.

٣٨-٢ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

يتم إثبات الأصول الثابتة على أساس تكلفة الاقتران مخصوماً منها مجمع الإهلاك وأي اضمحلال في قيمتها ، ويتم إهلاك الأصول الثابتة - فيما عدا الدرافيل - بطريقة القسط الثابت وتحمله على قائمة الدخل المجمعة وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول. هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر فى الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدرة سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر.

قامت شركات المجموعة خلال عام ٢٠١٦ بتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار الصرف حيث تم تطبيق نموذج التكلفة المعدلة وتم تعديل التكلفة ومجمع الاهلاك لبعض فئات الأصول الثابتة (الالات والمعدات، وسائل النقل والانتقال، الأثاث ومعدات المكاتب، العدد والأدوات) باستخدام معاملات التعديل الواردة بالملحق (أ) لمعيار المحاسبه المصري رقم (١٣) وتم الإعراف بقيمة الزيادة في صافي الأصول الثابتة المؤهلة للتعديل ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وتم عرضها في بند مستقل في حقوق الملكية تحت مسمى "ناتج تعديل تكلفة الأصول"، ويتم تحويل الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفة الأصول الى الأرباح او الخسائر المرحله في حاله الاستغناء عن او التخلص من الأصل المؤهل للتعديل أو نتيجة للاستخدام (فرق الاهلاك الناتج عن تطبيق المعالجه المحاسبية الخاصه). فيما يلي بيان بالعمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من الأصول الثابتة:

عدد السنوات	بيان الأصل
٥٠-٢٥	مبانى
٨	- مبانى
	- مبانى أخرى
٢٥-٥	آلات ومعدات
	- آلات ومعدات
	- الدرافيل (الات و معدات)
	وسائل نقل وانتقال
	أثاث ومعدات مكاتب
١٠-٣	- أثاث ومعدات مكاتب
٨	- أجهزة تكييف مركزي وتجهيزات مبانى
٥-٤	عدد وأدوات
	تحسينات على مبانى مؤجرة
	طبقاً لعقد الإيجار أو العمر الافتراضي المقدر لها أيهما أقل

الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستيعادات الأصول الثابتة يتم الإعراف بها في قائمة الدخل المجمعة.

٣٨-٣ التكاليف اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة لإحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد المجموعة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المجمعة كمصروف عند تكبدها.

٣٨-٤ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض التي اقتنيت من أجله.

٣٨-٥ الأصول الأخرى

- تتمثل الأصول الأخرى في تكلفة التراخيص والتي يتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة.
- تظهر الأصول الأخرى بتكلفة الشراء والتي تتضمن أى مصاريف أخرى لازمة للأصل حتى يتم استخدامه في الغرض الذى تم اقتنائه من أجله، مطروحاً منه مجمع خسائر الاضمحلال والاستهلاك.

٦-٣٨ استثمارات في شركات شقيقة

الاستثمارات في شركات شقيقة يتم إثباتها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ويتم الإثبات الأولى بالتكلفة. ويتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها والمحقق بعد تاريخ الاقتناء، كما يخفض رصيد الاستثمار بنصيبها في الأرباح الموزعة وفي حالة تجاوز خسائر الاستثمارات في الشركات الشقيقة قيمة الاستثمار لا يتم إثبات تلك الخسائر إلا في حالة وجود التزام قانوني أو ضمنى لتحمل تلك الخسائر ويتم إثباتها أيضاً في حالة الالتزام بمدفوعات نيابة عن الشركات الشقيقة.

في حالة زيادة تكلفة اقتناء الاستثمار على حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة في الشركات الشقيقة في تاريخ الاقتناء يتم إثباتها كشهرة ويتم إدراج الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار وبذلك تخضع للاضمحلال في قيمة الاستثمار.

٧-٣٨ استثمارات متاحة للبيع

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية مباشرة فيما عدا خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل المجمعة. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي المجمع، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم إثباتها بالتكلفة مخصوصاً منها اية خسائر اضمحلال في قيمتها.

٨-٣٨ استثمارات في أذون خزائنة

يتم إثبات الاستثمارات في اذون الخزائنة مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم الإثبات اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة، ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة الاستردادية خلال المدة من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

٩-٣٨ الشهرة

تتمثل الشهرة في الزيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة الشركة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المقتناء في تاريخ الإقتناء هذا ويتم دراسة إضمحلال الشهرة في تاريخ المركز المالي المجمع وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر عن إضمحلال رصيد الشهرة وفي حالة وجود ذلك تقوم الشركة بتقدير مبلغ الإضمحلال في قيمة الشهرة وإثباته في قائمة الدخل المجمعة عن الفترة.

١٠-٣٨ المخزون

- يتم تقييم عناصر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد التكلفة وفقاً للأسس التالية:
- الخامات: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسعير المنصرف منها باستخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً.
 - قطع الغيار والمواد والمهمات: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسعير المنصرف منها باستخدام طريقة المتوسط المرجح.
 - الإنتاج غير التام: على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشمل على تكلفة الخامات والأجور الصناعية المباشرة والمصروفات والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.
 - الإنتاج التام: على أساس التكلفة الصناعية طبقاً لقوائم التكاليف.

٣٨-١١ العملاء وأوراق القبض والمدينون

يتم الإثبات الأولى للعملاء وأوراق القبض والمدينون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي ويخصم منها خسائر الإضمحلال المقدرة في قيمتها.

٣٨-١٢ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك ووثائق الاستثمار والودائع لأجل وأذون الخزانة والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور، ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذي سوف يسدد عند طلبه أو يعتبر جزءاً من إدارة الشركة للنقدية. يتم إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية المجمعة وفقاً للطريقة غير المباشرة.

٣٨-١٣ الموردون وأوراق الدفع والدائنون

يتم الإثبات الأولى للموردين وأوراق الدفع والدائنون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

٣٨-١٤ الإضمحلال في قيمة الأصول

أ- الأصول المالية

يتم اعتبار الأصل المالي مضمحلاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الإضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى فإنه يتم إجراء اختبار الإضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الإضمحلال في قائمة الدخل المجمعة، هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل المجمعة.

يتم إلغاء خسائر الإضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الإضمحلال. الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية يتم الاعتراف بالإلغاء في قائمة الدخل المجمعة. يتم الاعتراف بإلغاء خسائر الإضمحلال للأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.

ب- الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للمجموعة بخلاف الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قوائم مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للإضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال في قائمة الدخل المجمعة.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية. وفي حالة وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها، يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال وذلك في الحدود التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمته التي كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال.

٣٨-١٥ الإقتراض بالفائدة

- يتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة على أساس سعر الفائدة الفعلي مع إدراج أي فروق بين التكلفة والقيمة الاستردادية في قائمة الدخل المجمعة.
- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتكبده لتمويل الأصول الثابت المؤهلة للرسملة خلال فترة الإنشاء / التجهيزات حتى يصبح الأصل جاهز للإستخدام من الناحية الاقتصادية.

٣٨-١٦ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتطلب تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً. هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالي المجمع وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

٣٨-١٧ رأس المال

إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر للشركة (سواء بطريق مباشر أو عن طريق إحدى الشركات التابعة لها) فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية ويتم تبويبها كأسهم خزينة مخصوماً في جانب حقوق الملكية.

٣٨-١٨ الإيرادات

أ- إيرادات المبيعات

يتم الاعتراف بإيراد المبيعات عند إنتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلي المشتري وذلك عند تسليم البضائع. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو عدم القدرة علي تحديد التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

ب- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح بقائمة الدخل المجمعة في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في استلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

ج- الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة طبقاً لمبدأ الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

٣٨-١٩ عقود التأجير التمويلي

تدرج القيمة الإيجارية المستحقة ومصرفات الصيانة والإصلاح عن أصول مستأجرة بنظام عقود التأجير التمويلي التي تبرم وفقاً لأحكام قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ كمصرفات بقائمة الدخل المستقلة عن الفترة طبقاً لأساس الإستحقاق، وفي نهاية العقد وحال رغبة المجموعة بشراء الأصول المستأجرة تثبت تلك الأصول كأصول ثابتة بالقيمة المدفوعة لممارسة حق شراء تلك الأصول والمتفق عليها طبقاً للعقد ويتم إهلاكها على مدار العمر الإنتاجي المتبقي المقدر لها.

٣٨-٢٠ نصيب السهم في الأرباح

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافي أرباح أو خسائر السنة الخاصة بحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٣٨-٢١ ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر الفترة كل من ضريبة الدخل عن الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم اثباتها بقائمة الدخل المجمعة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بينود حقوق الملكية والتي يتم اثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية. هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي.

هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية.

يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال الفترات التالية.

٣٨-٢٢ إدارة المخاطر المالية

تعرض المجموعة للمخاطر المالية التالية نتيجة لإستخدامها للأدوات المالية:

* خطر الائتمان

* خطر السيولة

* خطر السوق

ويعرض هذا الإفصاح المعلومات المتعلقة بتعرض المجموعة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف المجموعة والسياسات والطرق الخاصة بقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة المجموعة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية ضمن الإفصاحات المتضمنة في هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

يتولى مجالس إدارات المجموعة المسؤولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر المجموعة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة و متابعة تلك المخاطر ومدى التزامها بتلك المستويات.

وتهدف المجموعة إلى وضع بيئة رقابية بناءه ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والتزاماتهم.

٣٨-٢٢-١ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لإلتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من عملاء شركات المجموعة والمدينون الآخرون.

العملاء و المدينون الآخرون

إن تعرض المجموعة لخطر الائتمان يتأثر بصفة أساسية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، إن الخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء المجموعة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل على خطر الائتمان. معظم مبيعات شركات المجموعة تتمثل في مبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء بقيم متقاربة لكل عميل ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان على عملاء محددين.

النقدية وما في حكمها

يتعلق خطر الائتمان الخاص بأرصدة النقدية وما في حكمها - عدا النقدية بالصندوق - والودائع المالية في عدم توافر السيولة لدى الطرف الآخر وبالتالي عدم قدرته على رد تلك الأرصدة والوفاء بالتزاماته المتفق عليها نتيجة نقص السيولة لديه، وللتحكم في ذلك الخطر تقوم المجموعة بالتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الحاصلة على درجة ملائمة إئتمانية عالية ومستقرة.

٣٨-٢٢-٢ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء المجموعة لإلتزاماتها في تاريخ إستحقاقها. إن منهج المجموعة في إدارة السيولة هو التأكد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها سيولة كافية لمقابلة إلتزاماتها في تاريخ إستحقاقها في الظروف العادية و الحرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة المجموعة ، كما تتأكد المجموعة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الإلتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٣٨-٢٢-٣ خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات المجموعة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة خطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

خطر العملة

تتعرض المجموعة لخطر العملة على المعاملات التي تتم بعملات أجنبية بخلاف عملة القيد بالدفاتر والتي تتمثل بصفة أساسية في الدولار الأمريكي واليورو. وفيما يتعلق بالأصول والإلتزامات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية فإن المجموعة تتأكد من أن صافي تعرضها لخطر العملات مضمون عند مستوى مقبول من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بالأسعار الفورية عندما يكون ذلك ضرورياً لمواجهة عدم التوازن قصير الأجل.

خطر سعر الفائدة

تتعرض المجموعة لخطر التقلبات في أسعار الفائدة خاصة تلك المتعلقة بعمليات الإقتراض والتسهيلات الإئتمانية حيث أن عمليات الإقتراض ذات سعر الفائدة المتغير تعرض المجموعة لخطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية وكذلك عمليات الإقتراض ذات سعر الفائدة الثابت تعرض المجموعة إلى مخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة.

وتتمثل الإستراتيجية المطبقة للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة إلى إيجاد قدر من التوازن في الهيكل التمويلي للمجموعة من خلال مزيج من العقود التمويلية ذات سعر الفائدة الثابت والمتغير بناء على توقعات الإدارة للتغير في أسعار الفائدة.

خطر أسعار السوق الأخرى

ينشأ هذا الخطر من خطر التغير في أسعار أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع التي تحتفظ بها المجموعة و تراقب إدارة المجموعة أدوات حقوق الملكية بمحفظة الاستثمارات الخاصة بها بناء على مؤشرات السوق أو التقييم الموضوعي للقوائم المالية الخاصة بهذه الأسهم. وتتم إدارة الإستثمارات المالية الهامة بالمحفظة بالنسبة لكل إستثمار على حده وكافة قرارات الشراء والبيع يتم إعتماها بواسطة مجالس إدارة شركات المجموعة. إن الهدف الأساسي لإستراتيجية الإستثمار الخاصة بالمجموعة هو تعظيم العائد من هذه الإستثمارات وتستعين الإدارة بالإستشاريين الخارجيين في هذا الشأن.

٣٨-٢٢-٤ إدارة رأس المال

إن سياسة مجالس إدارة شركات المجموعة هو الإحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط. وتتولى مجالس إدارة الشركات متابعة العائد على رأس المال والذي حددته المجموعة بأنه صافي إيرادات النشاط مقسوما على إجمالي حقوق المساهمين كما تراقب مجالس إدارة الشركات مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين. لا توجد أية تغييرات في إستراتيجية المجموعة في إدارة رأس المال خلال الفترة. كما لا تخضع المجموعة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.